

PROVISIONAL

A/43/PV.21  
19 October 1988

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الارجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(سان تومي وبرينسيبي)	السيد دياس دا غراسا	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

كلمة كل من :

السيد أبو صالح (السودان)

السيد سافيتسيلا (تايلند)

خطاب سعادة السيد سوتشا دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

كلمة كل من :

السيد الفلالي (المغرب)

السيد حبيبو (النيجر)

السيد جميل (ملديف)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد أبو صالح (السودان) : السيد الرئيس ، إنه من دواعي سروري أن أتقدم لكم بتهنئة وفد بلادي الحارة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة وهو اختيار يعكس ثقة المجتمع الدولي بكفاءتكم العالية وخبرتكم الطويلة وحكمتكم المعروفة . وهو تقدير أيضا لبلادكم الصديقة . ونحن نشق أنكم ستقودون أعمال الجمعية إلى النتائج الايجابية التي نتطلع إليها .

كما أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لسلفكم ، وذلك للحنكة والمقدرة اللتين أظهرهما إبان توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الماضية .

ويسرني أن أتقدم بالتهنئة للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره القيم عن أعمال الأمم المتحدة وعلى جهوده القيّمة في دعم السلم والامن الدوليين .

لقد شهد هذا العام أحداثا وتطورات هامة ذات دلالات بعيدة في الجهود الرامية إلى دعم السلم والامن الدوليين . كما شهد الكوارث الطبيعية الخطيرة التي ألحقت أضرارا بالغة بالبنيات الاساسية لهذه البلدان وأعاقت جهودها في التنمية والتقدم .

ونود في هذا الاطار أن نشير إلى الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى وما تم الاتفاق عليه في قمبي واشنطون وموسكو المعقودتين في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي . لقد جاءت هذه التطورات معبرة عن التوجه السلمي للقوتين الاعظم وسياسة الانفراج وتحسين المناخ الدولي ، وإعلانا لبداية المسيرة في الاتجاه الرامي إلى نزع السلاح وتقليل مخاطر الحروب النووية . وإنما اذ نحبي هذه التوجهات نحو السلم نهيب بهما المضي قدما في هذا الاتجاه ، ونأمل أيضا أن تنعكس سياسة الانفراج هذه في حل المشكلات الاقليمية والعالمية وإزالة التمييز العنصري ، وتأكيد حق الشعوب في تقرير المصير واحترام استقلالها وسيادتها .

ولعل من أبرز القضايا التي يجب أن توليها الدول الاعظم والامم المتحدة اهتماما زائدا هي قضية فلسطين وقضية الشرق الاوسط اللتان تهددان الامن والسلم الدوليين بصورة متزايدة نتيجة لتحدي اسرائيل لقرارات الامم المتحدة والاجماع الدولي والارهاب الذي تمارسه بصورة بشعه ضد شعب فلسطين الاعزل .

إن السلام لن يتأتى لمنطقة الشرق الاوسط إلا اذا ارتكز على مبادئ العدل الكامل ، فقضية الشعب الفلسطيني هي جوهر النزاع وأساسه في المنطقة . لذلك لا بد من الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف . وفي هذه السانحة فإننا نؤكد مجددا على أهمية المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط والذي يجب أن يعقد تحت مظلة الامم المتحدة وأن تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ظلت لعام تقريبا تقدم فجر كل يوم عددا من الشهداء تحت نيران الارهاب والاحتلال الاسرائيلي . وأكد الشعب الفلسطيني المناضل من جديد أن عصاته لن تلين وأن عزيمته الشابتة يزيدها الارهاب الاسرائيلي تصميما على النضال رغم التضحيات الجسام . ولذلك فإن وفد بلادي يحيي ، من هذا المنبر ، نضال أطفال الحجارة وشورتهم الباسلة . فقد أضافوا ابتكارا

عبقريا لنضال الشعب الفلسطيني الذي لا يلين اذ تحدوا في بسالة نادرة وعزم لا يعرف الهوادة آليات وجبروت الارهاب المنظم لحكومة تل ابيب . ان هذا الشعب لا بد ان ينتصر مهما طال الطريق وعظمت التضحيات .

إننا ننظر ببالغ التقدير للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام لاحتلال السلام وانهاء الحرب بين إيران والعراق والتي تكلفت بوقف اطلاق النار . واننا ندعو لان تكلل المفاوضات التي تجري حاليا بالنجاح وصولا للتسوية السلمية والدائمة للنزاع بين البلدين .

إن الوضع في الجنوب الافريقي يبعث على القلق الشديد ، فلا تزال شعوب المنطقة ترزح تحت نير وسيطرة نظام الفصل العنصري البغيض الذي يمثل أشد أنظمة الاستعمار شراسة وفاشية وعنصرية . ورغم الادانة الدولية لنظام الابرتهايد فإنه لا يزال سادرا في ارتكاب جرائمه المهينة للضمير العالمي والانسانية . إننا نحیی شعب جنوب افريقيا في نضاله المستميت من أجل نيل حقوقه المشروعة وتحقيق مطالبه العادلة بقيادة ممثليه الشرعيين المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا .

إن نظام الابرتهايد يعد بحق وصمة في جبين الانسانية ، وإننا ندعو المجتمع الدولي لإزالته عن طريق إحكام طوق العزلة حوله وتطبيق العقوبات الاقتصادية الشاملة . كما ندعو إلى ضرورة دعم الجهود الحالية لتحقيق استقلال ناميبيا وتحقيق الوسائل الكفيلة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وتأييد نضال شعبها من أجل التحرر والسيادة بقيادة منظمة سوابو ، ممثله الشرعي والوحيد .

وإننا نأمل أن تكلل الجهود المبذولة في المفاوضات الحالية لتحقيق تسوية عملية لصالح شعب ناميبيا ، وذلك على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لانهاء احتلال بريتوريا غير الشرعي ومنح ناميبيا استقلالها وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق ذلك .

إن اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان والتي تم توقيعها في نيسان/ابريل الماضي تعد انجازا بارزا في طريق إحلال السلام والتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة

افغانستان ، وإننا نأمل في أن تأتي مساعي الوفاق الوطني الجارية الآن أكلها حتى تنعم افغانستان وشعبها بالامن والاستقرار .

إن نجاح المساعي التي تقوم بها الامم المتحدة يبعث الامل في تحقيق السلام والامن في مناطق أخرى من العالم . فلا تزال كمبوديا تنتظر حلا سلميا شاملا وعادلا يتضمن انسحاب القوات الأجنبية كافة من أراضيها وتهيئة المناخ الملائم الذي يتيح للشعب الكمبودي ممارسة حقه في الاستقلال والسيادة .

وإن الامل يحدونا في رؤية الشعب الكوري وهو يحقق أمانه في إعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية بمنأى عن التدخل الاجنبي .

كما نرجو أن يتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعوب امريكا الوسطى .

إننا نؤيد ما جاء بخطابكم ، سيدي الرئيس ، من زيادة فاعلية الامم المتحدة والوصول إلى نمط جديد من العلاقات الدولية يؤمن بأن قوة السلاح مهما بلغت لن تحل مشاكل العالم .

إن التطورات التي شهدها العالم هذا العام أكدت فاعلية الامم المتحدة وقدرتها على الاسهام في دعم السلم والاستقرار . وانتهز هذه الفرصة لاهنئ الامم المتحدة وقوات الطوارئ الدولية على حصولها على جائزة نوبل للسلام هذا العام كما نود في هذا الاطار أن نشيد بالامين العام وقيادته الحكيمة وجهوده في تحقيق أهداف الامم المتحدة . وندعو الدول الاعضاء إلى احترام الميثاق وقرارات الامم المتحدة .

إن بلادي تراقب بقلق تفاقم الازمة الحادة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن وآثارها السلبية على الدول النامية والدول الأقل نموا منها على وجه الخصوص . إذ لا يختلف اثنان ان جذور هذه الازمة تعود في المكان الاول إلى استمرار الخلل الهيكلي وعدم التوازن في النظام الاقتصادي الدولي . ويتمثل ذلك في تدهور شروط التجارة الدولية وتدني أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية ، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية ، بحيث أصبحت تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

برمتها ، بالإضافة إلى انعكاساتها السياسية والاجتماعية الناجمة عن ركود معدلات النمو ، وضمور معدلات انسياب العون التنموي . ونود أن نشير في هذا الصدد بصفة خاصة إلى بطء الدول المتقدمة في الايفاء بالتزاماتها تجاه تنفيذ القرارات المضمنة في الاستراتيجية الدولية خلال العقد الثاني والثالث ، والتي تنادي بتخصيص ٧,٠ في المائة من دخلها القومي كعون رسمي لتمويل التنمية في الدول النامية . وما يزيد الوضع سوءا أن الدول المتقدمة لم تنجح في الالتزام بمقررات البرنامج الزاخر للثمانينات لمصلحة الدول الأقل نموا ، برغم الاجماع الدولي في مؤتمر باريس المعقود في عام ١٩٨٠ ، مما أدى إلى نكسة خطيرة في مسار التنمية الاقتصادية في دول هذه المجموعة .

إن أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية قد بدأت تتسم بأبعاد بالغة الخطورة حيث أصبحت تشكل عقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عامة وفي الدول الأقل نموا منها على وجه الخصوص . وفي يقيننا أن الأزمة في جوهرها تعود في المكان الأول إلى الخلل الهيكلي في النظام الاقتصادي الدولي الراهن\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ديام دا غراسا (سان تومي

وبرينسيبي) .

إن عبء خدمة المديونية يزداد سوءا وثقاوما يوما بعد يوم ، وينذر بمخاطر جسيمة بسبب السياسات الخاطئة التي تفرضها بعض المؤسسات المالية الدولية واستمرار ركود العون التنموي الرسمي ، وبسبب سياسات الحماية وقفل الاسواق في وجه صادرات الدول النامية ، وعدم الاستقرار في الاسواق العالمية والنقدية . وإن هذا الوضع المتردي لا يهدد استقرار وأمن الدول النامية وحدها ، بل يتعداها بشكل مباشر ليهدد الاستقرار والأمن الدوليين . ولهذا فإن بلادي تود أن تنادي وتناشد من هذا المنبر بضرورة اتخاذ التدابير الدولية العاجلة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية على أساس منهجي متكامل ومترايط يأخذ في الاعتبار أهمية الاعتراف بمبدأ المسؤولية المشتركة للدول النامية والمتقدمة على السواء ، وضرورة معالجة الأزمة في إطار استراتيجية دولية متكاملة . وفي هذا الإطار يود وفد بلادي أن يشير إلى أن بعض البوادر الايجابية على الصعيد الدولي وبخاصة الوعي المتزايد بضرورة ايجاد الحلول العاجلة والعادلة لقضية المديونية . ومن هذا المنطلق فإن وفد بلادي يود أن يشيد ويرحب بمقررات قمة الدول الصناعية في تورنتو ، بكندا ، في حزيران/يونيه من هذا العام والتي تضمنت لأول مرة إجماعا واضحا وصريحا من جانب الدول الصناعية الكبرى حول أهمية اتخاذ خطوات عملية ومحددة تجاه تخفيف عبء المديونية تجاه الدول الأكثر فقرا ، والافريقية منها على وجه الخصوص . ونود أن نشير بصفة خاصة إلى التوصية التي تنادي بالغاء ديون الدول الافريقية الفقيرة ، والتي تشكل في اعتقادنا خطوة بالغة الأهمية لاحتواء هذه الأزمة الخطيرة .

إن الوضع الاقتصادي الحرج الذي تعاني منه افريقيا يشير القلق البالغ - فبالإضافة إلى فداحة الأزمة الاقتصادية في أفريقيا بسبب العديد من العوامل الخارجية والداخلية ، يزداد الوضع سوءا بسبب الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والفيضانات . وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يعبر عن تأييده المطلق والتزامه التام تجاه تنفيذ مقررات برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، والذي أقرته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية

العامه في أيار/مايو ١٩٨٦ بالاجماع . ولكننا نلاحظ بكل أسف أن العديد من الدول المتقدمة لم تف بما التزمت به في إطار تنفيذ مقررات برنامج العمل الافريقي ، وبخاصة في مجال توفير الموارد المالية لتمويل التنمية ، كما وضع بجلاء في التقييم النصفى لبرنامج العمل في اجتماعات اللجنة العامة التي انعقدت في الشهر الماضي بهذه القاعة . إن وفد بلادي يود أن يعبر عن تأييده الكامل لتوصيات اللجنة العامة حول التقييم النصفى لبرنامج العمل الافريقي ، ويناشد الدول المتقدمة الايفاء بالتزاماتها لضمان نجاح الجهود المشتركة خلال المتبقي من الثمانينات .

إن وفد بلادي يؤكد ايمانه الراسخ بمبدأ الاعتماد الجماعي المتبادل والترابط العضوي للنظام الاقتصادي الدولي من أجل تحقيق المنفعة المشتركة . ولا يتحقق هذا إلا بوضع الحلول المتكاملة والشاملة التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص . ولهذا فإن تنشيط الحوار البنّاء بين الدول النامية والمتقدمة يشكل مطلباً عاجلاً وحيوياً في هذه المرحلة الدقيقة التي يواجه فيها المجتمع الدولي أخطاراً وتحديات كبيرة تتطلب الحكمة والشجاعة ووضوح الرؤيا والارادة السياسية . وفي اعتقادنا أن فداحة الازمة الاقتصادية الدولية الراهنة تتطلب تكثيف الجهود لوضع استراتيجية متكاملة ، وإعادة فتح قنوات الحوار بين الشمال والجنوب من أجل إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي الراهن وقيام نظام اقتصادي دولي جديد من أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية في إطار مبادئ الاعتماد المتبادل والمنفعة المشتركة .

لقد أكد شعبنا في السودان حرمه وتصميمه على التمسك بالخيار الديمقراطي ، فقيام حكومة الوفاق الوطني يجسد اجماع الارادة الشعبية إذ يؤيدها تسعون في المائة من أعضاء الجمعية التأسيسية ، وتمتد جذور تأييدها إلى قاعدة شعبية عريضة ، ويقوم هذا على أساس حكم القانون واستقلال القضاء وحرية التعبير والتنظيم واحترام حقوق الانسان والحقوق الاساسية .



إن السودان لا يكتفي بديمقراطية الاغلبية المطلقة وحدها وإنما يتعدى ذلك للوصول إلى هدف الوحدة الوطنية الشاملة بالوفاق المتكامل بالتراضي مع الاقلية . ولهذا كانت دعوة السودان لعقد مؤتمر دستوري تحضره القوى السياسية كافة لمناقشة القضايا والمشاكل وايجاد الحلول بالطرق السلمية . ومن هذا المنطلق كان موقف السودان الثابت من حركة التمرد بالجنوب بدعوتها للحوار بدلا من الاقتتال .

وقد تواصلت مبادرات الحكومة السلمية وتواكبت جهود تحسين العلاقات مع دول الجوار على أساس ومبادئ سياسية السودان الخارجية القائمة على الالتزام بالمواشيق الدولية والاقليمية ، واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وسياسة حسن الجوار .

واعتمادا على هذه المنطلقات الثابتة لسياستنا الخارجية كان تحركنا لإجراء المزيد من الحوار الجاد مع الجارة الصديقة اثيوبيا بهدف تسوية المشاكل القائمة بين بلدينا وترقية آفاق التعاون من أجل خلق مزيد من الاستقرار في المنطقة ، بل يمتد طموحنا إلى جعل كل منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي مكانا للامن والسلم بعيدا عن منافسات وصراعات الدول الكبرى .

ان بلادي تواجه اليوم ظروفًا اقتصاديا بالغة الصعوبة وهي تسعى جادة لمواجهةها من خلال البرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح والتنمية ، ورسم سياسات موضوعية صارمة لإعادة التوازن وتمكين الاقتصاد من الانطلاق في ظل مناخ اقتصادي دولي تدركون تماما آثاره السلبية على اقتصاديات الدول النامية والاقبل نموًا على وجه الخصوص .

هذا بالاضافة إلى تحديات كبيرة وكوارث طبيعية متتابة . فكما تعلمون أن بلادنا تستضيف أكثر من مليون من اللاجئين ، وذلك انطلاقًا من التزام حكومتنا بالمواشيق الدولية والاقليمية التي تنظم اللجوء . ولكن عبء اللاجئين في ظروف بلادنا الاقتصادية المعقدة التي أشرت إليها قد فاق قدرتنا الاستيعابية وأثر سلبًا على البيئة وعلى جهودنا الاقتصادية والتنموية . وقد أشارت إلى هذا جمعيتكم الموقرة في قرارها ٤٢/١٢٩ ، عندما أكدت العبء الجسيم الواقع على شعب وحكومة السودان والاشتر الاجتماعي

والاقتصادي الخطير الذي يخلفه وجود اللاجئين بأعداد ضخمة وتأثيره على التنمية والبنيات الأساسية .

وفي هذا الاطار أود أن أجدد الشكر والتقدير للنداء الكريم الذي تفضلت الجمعية العامة بتوجيهه للمجتمع الدولي في آذار/مارس الماضي لتقديم المساعدات الغورية لبلادي لتمكينها من مواجهة التبعات المتعاطمة لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين والشكر موصول للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على البعثات المشتركة التي أوفدها للسودان . ويسرني أن أعبر عن تقديرنا للتقارير والتوصيات التي تقدمت بها للجمعية العامة . ونأمل أن تتمكن الجمعية في دورتها هذه من دراسة الاقتراح الهام الذي تقدم به الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/41/264 والرامي إلى إنشاء مجموعة جديدة من قائمة الدول التي تسمى الدول المتأثرة باللجوء ويمكن لهذه الدول أن تحصل على معاملة تفضيلية بالنسبة للمساعدات الدولية التنموية .

بالإضافة إلى أزمة اللجوء تعرضت بلادي إلى حركة نزوح واسعة من الجنوب إلى الشمال وذلك بسبب حركة التمرد التي تجد الدعم المطرد من خارج البلاد . وتعمل حكومتي جاهدة لتوفير المأوي والطعام والتعليم والعلاج لهؤلاء النازحين .

وفي الوقت الذي تعمل فيه الأمم المتحدة والأسرة الدولية على مساعدتنا في علاج هذه الكارثة الكبرى ، المتمثلة في نزوح أكثر من مليون شخص إلى الشمال - بالإضافة إلى عبء اللاجئين - تعرضت بلادي في آب/أغسطس من هذا العام لكارثة خطيرة بسبب الأمطار والسيول والفيضانات التي أدت إلى خسائر فادحة ودمار للطرق والشبكات الحديدية والمزارع والمنازل والمرافق العامة ووسائل الاتصال وشبكات الكهرباء ، كما فقد أكثر من مليوني شخص في الخرطوم والإقليم الشمالي منازلهم .

وقبل أن تنتهي أزمة الفيضانات والسيول تعرّض السودان أيضا لغزو واسع من الجراد الذي يشكل خطرا حقيقيا على الزراعة والبيئة ليس في السودان فحسب ، بل في كل دول المنطقة .

وإننا إذ نتقدم بجزيل شكرنا وتقديرنا للدول الشقيقة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي هبت لمساعدتنا في إغاثة المتضررين ، نشق أن هذا الدعم سيصل حتى يتجاوز الظروف الطارئة إلى دعم جهودنا في إعادة البناء ومشاريع البنى الأساسية والمرافق العامة ، والمشاريع الانتاجية المختلفة .

وفي هذا الإطار أرجو أن أعبر عن تأييدنا لضرورة النظر في ظاهرة الكوارث المتزايدة التي أشار إليها بعض المتحدثين . فقد أكدت الدراسات أن ضحايا الكوارث كانوا في الستينات خمسة ملايين شخص ، وارتفع عددهم في السبعينات إلى خمسة عشر مليونا ، وقد تضاعف هذا العدد قبل أن ينتهي عقد الثمانينات . ولعل هذه الظاهرة تدعو الأمم المتحدة والأسرة الدولية بآجمعها إلى دراستها دراسة جادة ، وإعادة النظر في أداء الأجهزة القائمة ، وبحث أمثل السبل لمواجهتها واستنباط الوسائل والأجهزة المقتدرة التي يمكن أن تعالج هذه الكوارث . ونأمل أن يسهم قرار الجمعية العامة في دورتها الماضية والخاص بتسمية التسعينات عقدا دوليا للحد من الكوارث الطبيعية يولي فيه المجتمع الدولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون الدولي في مجال الحد من الكوارث ودعم الجهود القائمة لمواجهة الكوارث المتزايدة ، بصورة أكثر فعالية .

وأخيرا أرجو أن أعبر من جديد عن ثقتنا بالأمم المتحدة وقيادتها وقدرتها على الإسهام النشط في دعم العلم والامن الدوليين . فقد أكدت الانجازات التي حققتها مصداقيتها وجدواها ، حصنا منيعا للسلام ورخاءً وازدهارا للجنس البشري وهذا مما أرادت وحدثه مقاصد وروح الميثاق .

السيد مافيتسيلا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن

وقد تايلند وبالأصالة عن نفسي أود أن أنقل إلى السيد دانتي كابوتو آخر تهانئنا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . وبما أن العلاقات بين الأرجنتين وتايلند وثيقة للغاية فإن انتخابه لهذا المنصب الرفيع يُعدّ مصدر سعادة لبلادي . ونحن على ثقة بأن حكمته العظيمة وخبرته الواسعة وقدرته الدبلوماسية المعروفة ستكفل لهذه الجمعية أن تباشر أعمالها بطريقة فعالة تؤدي إلى تحقيق نتائج مثمرة في هذه الدورة الهامة .

أود أيضا أن أحيي سعادة السيد بيتر فلورين رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين على الطريقة الماهرة والقديرة التي اطلع بها بمهامه فتسرة ولايته .

خلال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، في عام ١٩٨٦ ، وقفت هنا على هذه المنصة ، وأعربت عن قلقي العميق إزاء المشاكل والصراعات المتفشية في كل أرجاء العالم . وقلت آنذاك بأسف شديد أن المرء يصب عليه أن يظل متفائلا ، وأعلنت أننا في حاجة إلى نظام عالمي جديد من السلم والعدالة يمكن فيه لجميع الأمم أن تتعاون في سلام وأن تعيش في وئام .

ولكن اليوم ، وبعد عامين من ملاحظاتي المتشائمة ، يبدو أن العالم غير العالم . فبخلاف عام ١٩٨٦ ، أصبح من الأيسر لي الآن أن أكون متفائلا . إن هذا العام ، عام ١٩٨٨ ، يسجل اتجاها جديدا ومشجعا في العلاقات الدولية ، اتجاها نحو السلام والتراضي ، اتجاها نحو التعاون بل وتوافق الآراء بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، اتجاها نحو عالم لم تعد فيه العلاقات السلمية بين الدول حلما مجردا ، ولكنها

تصبح شيئاً فشيئاً جزءاً من الواقع . وحكومتي ترحب بهذه الاتجاهات الجديدة والزخم الجديد ، ببالغ الحماسة .

ولا يخفى على أحد أن هذا الزخم يرجع إلى حد كبير إلى نجاح الدبلوماسية متعددة الأطراف ، وإلى تفاني ومشاركة الأمم المتحدة وأمينها العام القدير وجهودهما الدؤوبة .

إن إيمان تايلند بالأمم المتحدة لم يتزعزع أبداً . فعلى مر السنين ، حتى في الأوقات العصيبة ، كان الالتزام بالأمم المتحدة حجر الزاوية في سياسة تايلند الخارجية . والآن ومع تعاطف العزيمة السياسية التي تستهدف التوافق والسلام في العالم بأسره ، فإن فرص الأمم المتحدة في النجاح في إنجاز مهامها النبيلة باتت أعظم .

تدل أحداث الأشهر الأخيرة على مدى تعزز قيمة الأمم المتحدة وفعاليتها عندما تتمكن من العمل في بيئة من الوثام الدولي بين الدول العظمى وفي ظل التعاون الوثيق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . إن اتفاقات السلم المتعلقة بأفغانستان جعلتنا نقرب من تحقيق الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان وممارسة الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير ، وهو ما دعت إليه قرارات الجمعية العامة المتلاحقة . كما أن وقف إطلاق النار بين إيران والعراق يجدد الأمل في إقرار السلم في الخليج الفارسي . والمحادثات الأخيرة بين الطائفتين القبرصيتين توفر الأمل لإحلال السلم والاستقرار الدائمين على تلك الجزيرة ؛ وقبول المغرب وجبهة البوليساريو خطة السلم التي طرحها الأمين العام يمكن أن يُفضي إلى إنهاء الصراع في الصحراء الغربية . أما الطفرة التي تحققت مؤخراً في مسألة ناميبيا فإنها تحيي الأمل في حصول شعب ناميبيا على حقه في تقرير المصير والاستقلال .

ويأمل وفد بلادي أن يكون لهذه الطفرة أثر مؤات على آفاق تحقيق السلم والعدالة في الجنوب الأفريقي . كما نأمل أن تكون إيذاناً بنهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، لأنه لا يمكن تحقيق السلم والعدالة في جنوب أفريقيا إلا بعد استئصال شأفة الفصل العنصري .

ومن المتوقع أن يساعد التقدم على طريق السلم في الخليج الفارسي وفي مناطق أخرى من العالم في إحياء عملية السلم في الشرق الأوسط . وحتى يمكن للسلم الدائم أن يصبح حقيقة واقعة في الشرق الأوسط لا بد من حسم قضية فلسطين ، ولا بد من حسمها على نحو يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وكذلك الشواغل الأمنية المشروعة لجميع دول المنطقة .

يأمل وفد بلادي أن تكتسب تلك الاتجاهات المشجعة إلى السلم والوثام في مختلف مناطق العالم دفعة في الايام والشهور القادمة .

فيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا ، شهد هذا العام أيضا بعض التحرك صوب تسوية سياسية شاملة للمشكلة . وكان آخر التطورات اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في اندونيسيا في شهر تموز/يوليه من هذا العام . لقد جمع للمرة الاولى بين الاطراف المتصارعة ، بما في ذلك فييت نام - الدولة القائمة بالاحتلال . كما حضره ممثلون عن دول اخرى معنية في المنطقة .

ومع هذا ، بالرغم من هذه التطورات الجديدة ، لا تزال عقبات كثيرة قائمة . ولا تزال الاهداف الرئيسية التي ترمي الامم المتحدة إلى تحقيقها بشأن كمبوتشيا - كما وردت في قرارات متكررة صادرة عن الامم المتحدة بشأن الموضوع - باقية لم تتحقق . وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا لا تزال قوات فييتنامية في كمبوتشيا ولا تزال استعادة استقلال وسيادة ووحدة اراضي كمبوتشيا والحفاظ عليها دون تحقيق . ولم يسمح للكمبوتشيين بعد بممارسة حقهم في تقرير المصير .

وتود تايلند والدول الاعضاء الاخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن ترى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية في أقرب وقت ممكن . وتحقيقا لهذه الغاية نقدم الآن مرة أخرى مشروع قرار بشأن البند المعنون "الحالة في كمبوتشيا" ضمناه عناصر نعتقد أنها مكونات ضرورية للتسوية السياسية الشاملة . ونعتقد أنه مشروع قرار منصف ومتوازن يستحق التأييد الكامل من أعضاء الجمعية .

إن الخطوة الاولى في هذه العملية هي الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا . ويجب أن يكون هناك أيضا وجود دولي فعال ، قد يتضمن قوات لحفظ السلام ، لضمان انسحاب القوات الاجنبية وللمساعدة على حفظ القانون والنظام في كمبوتشيا . ونحن نتصور أيضا تشكيل سلطة إدارية مؤقتة لغترة الانتقال والإعداد لانتخابات حرة نأمل أن تؤدي إلى تصالح وطني حقيقي بين فئات الشعب الكمبوتشي . ولا نزال نأمل أن تكون الدولة الكمبوتشية المستقبلية محايدة ومستقلة وغير منحازة لا تفرض تهديدا على أي من جيرانها .

ويود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق لرئيسي المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، السيد ليوبولد غراتز ، لجهوده المستمرة الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية دائمة للمشكلة الكمبوتشية .

يود وفد بلادي أيضا أن يُعرب عن تقديره العميق للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لإيجاد تسوية سياسية دائمة للمشكلة الكمبوتشية . ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي لهما التأييد والتشجيع الضروريين في هذه المهمة الهامة الأخرى من أجل السلام التي يقوم بها الأمين العام .

وفي شرق آسيا ، يهتم وفد بلادي اهتماما عميقا بالمسألة الكورية . وتاييلند تؤيد اقتراح الانفراج بين شمال كوريا وجنوبها ، وتأمل أن تتمكن الكوريتان ، عن طريق الحوار والتسوية السياسية ، من تحقيق تطوراتهما إلى إعادة التوحيد السلمي النهائي .

لا تزال مشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا واحدة من أكثر النتائج المأساوية للصراع الهندوسيني . لقد أصبحت مشكلة اللاجئين عاما بعد عام متزايدة التعقيد . وبدلا من أن نرى لاجئين حقيقيين ، نرى هجرة منتظمة للساعين إلى حياة أفضل . إن الزيادة السريعة المزعجة في وصول القوارب من فييت نام في عام ١٩٨٧ وفي أوائل عام ١٩٨٨ ، ومعظمها "المقيمين لفترة طويلة" التي لم تحل تتطلبان وضع استراتيجية أكثر فعالية وتجديدا لتناول هذه المشكلة .

وعندما اجتمعت بزملائي من الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بانكوك في الصيف الماضي ، دعونا إلى عقد مؤتمر دولي جديد بشأن لاجئي الهند الصينية تحت إشراف الأمين العام في أوائل عام ١٩٨٩ ، وسيوفر هذا المؤتمر محفلا سليما لوضع تلك الاستراتيجية . وفي هذا الشأن ، فإن الأمم المتحدة ، وبخاصة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ينبغي أن يظلمعا بدور رئيسي لحث جميع الأطراف المعنية على الإسهام في الجهد المشترك لمواجهة هذا التحدي الكبير المحزن للإنسانية .



وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح ، ليس هناك من يشك في أن القيام بحد من التسلح حقيقي ومتناسب وقابل للتحقق يؤدي إلى نزع السلاح العام الكامل هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام الدولي والوثام والامن . ولذلك يرحب وفد بلادي بالنتائج الاخير الذي تحقق في المناقشات والمفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين بغية إجراء خفض بنسبة ٥٠ في المائة في الاسلحة الاستراتيجية . ويرحب وفد بلادي أيضا بتمديد كل من الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى . وهذان الحدتان يوفران دفعة قوية للجهود الرامية إلى نزع السلاح العام الكامل . ويأمل وفد بلادي أن تؤدي قوة الدفع هذه إلى احراز تقدم آخر في عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف .

في عالمنا المتكافل ، يجب على الدبلوماسية الثنائية أن تكتمل بالدبلوماسية المتعددة الاطراف ، والعكس صحيح . ولذلك يؤيد وفد بلادي بشدة جهود الامم المتحدة لتخليص العالم من الاسلحة النووية وجميع الاسلحة الاخرى ذات التدمير الشامل . ومع أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٨٨ لم تحرز تقدما فوريا ، فإنها خدمت هدفا مفيدا . لقد جمعت تلك الدورة أعضاء المجتمع الدولي وركزت اهتمامهم على نزع السلاح . وخلال الدورة جرى تبادل مكثف للآراء . وهذا التبادل سيكون دون شك بمثابة أساس يُبنى عليه مستقبلا .

وإذ نتناول مسألة نزع السلاح العام الكامل ، يجب أن نعي دائما أن هذا يتضمن الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وكذلك الاسلحة التقليدية . وتايلند تؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها الامم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاق يمكن التحقق منه على الرقابة على الاسلحة الكيميائية والقضاء عليها .

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح بصورة عامة فما برحت تايلند قلقة إزاء تحول الموارد المالية والمادية والبشرية من التنمية والرفاهة إلى الأسلحة . لذلك يرحب وفدي بالاعتراف المتزايد بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . ونشعر بالتشجيع للنجاح الذي احرزه المؤتمر الدولي الأخير المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

وشمة مشكلة خطيرة أخرى بالنسبة للبشرية ألا وهي العقاقير المخدرة . إن تايلند ما فتئت في الخط الأمامي من المعركة العالمية التي تُشن على العقاقير المخدرة . إن إساءة استعمال العقاقير تدمر جيلنا والأجيال المقبلة . ولا بد من تعزيز حملة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومن الإبقاء عليها . ولمكافحة هذا الشر العالمي علينا أن نعمل بحزم وبطريقة متضافرة . ولمكافحة مشكلة المخدرات الدولية فإننا بحاجة إلى التزام وتنسيق عالميين متزايدين داخل إطار الأمم المتحدة .

فلننتقل الآن إلى مشكلة حقوق الإنسان . لا يمكن تحقيق نظام عالمي جديد من السلم والعدل دون الاحترام العالمي لحقوق الإنسان . وفي الواقع أن الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان يشكل حجر الزاوية والمبدأ الهادي للأمم المتحدة . لقد بيّنت لنا عبر التاريخ أن تجاهل حقوق الإنسان والحريات الأساسية كان دائما السبب الرئيسي في التوتر والصراع الدوليين . إننا إذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نؤكد من جديد التزامنا باحترام جميع أحكام الإعلان .

إنني إذ أنتقل إلى الحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية لا يمكنني أن أخفي أن معدل النمو الاقتصادي لتايلند البالغ ٧,١ في المائة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، والمتوقع أن يبلغ ٨ في المائة لهذا العام أمر يبعث على الشعور بالغبطة لدى وفدي . وعلى الرغم من أن تايلند تتحول بسرعة إلى بلد صناعي فلا تزال عموما مجتمعا زراعيا ، وإن نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من سكان تايلند تعتمد في معيشتها على الزراعة .

إن الفضل في تقدم تايلند الاقتصادي يعود إلى حد كبير إلى وجود شكل الحكم

المستقر وإلى ضخامة السوق المحلي واتخاذ تدابير اقتصادية كفؤة وإلى الموهبة الطبيعية التي تتميز بها القوة العاملة الماهرة وشبه الماهرة . ويُعزى أيضا كثير من الفضل في ذلك إلى اتباع التخطيط التطلعي . والحاصل أن العمل الجاد والسلوك المسؤول يسهمان مساهمة كبيرة في النجاح الاقتصادي الذي تحققه تايلند ، وهو نجاح تم تحقيقه بعرق الجبين وعلى أيدي أهلها .

وما برحت تايلند قلقة إزاء التدابير الحمائية المتزايدة . إن وجود الحواجز التجارية وتقديم الدعم للفلاحين وغير ذلك من برامج الدعم في البلدان المتقدمة النمو قد أثرت تأثيرا ضارا بعوائد التصدير في البلدان النامية وبرفاهة شعوبها . لقد أضر ذلك ضرا مباشرا بتايلند التي تعتمد غالبية سكانها على العوائد الزراعية . إننا نضم صوتنا إلى صوت المجتمع العالمي في مناشدة تلك البلدان عكس مسار هذه الاتجاهات الحمائية . وفي هذا الصدد ، تعلق تايلند أهمية كبيرة على جولة اوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستحقق تحرير المبادلات التجارية في النظام التجاري العالمي وقدرنا أكبر من الانضباط فيه .

وفيما يتعلق بالزراعة بوجه الخصوم فإن تايلند تسعى ، بالاشتراك مع البلدان الأخرى التي تنادي بالتجارة الزراعية الحرة ، وبوجه الخصوم بلدان مجموعة كيرني ، إلى تحقيق اصلاح شامل عن طريق تحرير المبادلات التجارية . كذلك فإننا نتوق إلى أن نرى تقدما ملموسا في المفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة في استعراض منتصف المدة الذي سيجرى في مونتريال في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم .

وفيما يتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ فإن وفدي يشعر أن من المهم للبلدان الافريقية أن تمضي بعملية الاملاح لديها وأن توسع من نطاقها . وعلاوة على ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يسمي إلى تعبئة الموارد الإضافية لمساعدة البلدان الافريقية خلال الفترة المتبقية من برنامج العمل . وإن تايلند من جانبها ستواصل بذل قصارى جهدها لتيسير التنفيذ الشامل لبرنامج العمل .

إن منح جائزة نوبل لعام ١٩٨٨ لقوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة تجسد آخر للاعتراف الدولي بالمساهمة القيّمة التي تسهم بها الأمم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين . وأود أن أشيد إشادة حارة بالامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . ومن الواضح أن الجهود الدؤوبة التي يقوم بها للحفاظ على السلم العالمي والعدالة قد آتت ثمارها . إننا نؤيده تأييدا كاملا في مواصلة أداء مهمته النبيلة والصعبة . إنني أحييه مرة أخرى وأحيي الموظفين المقتدرين في الامانة العامة للأمم المتحدة على عملهم الجاد وتفانيهم .

أما وقد استعرضت التطورات التي حدثت مؤخرا في العالم فيمكنني أن أخلص إلى نتيجة مؤداها أن الصورة العامة تبعث على التشجيع . ويبدو أن هناك زخما متزايدا نحو نظام عالمي جديد من السلم والعدالة . ولا بد لنا أن نعمل سوية بصورة جادة للإبقاء على هذا الزخم . ويتعين علينا جميعا أن نفعل ما بوسعنا للمساهمة في النهوض بقضية السلم العالمي والعدل والتقدم .

خطاب سعادة السيد سوتشا دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تستمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب رئيس وزراء مملكة سوازيلند .

اصطحب السيد سوتشا دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلند إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي سروري الكبير أن

أرحب برئيس وزراء مملكة سوازيلند سعادة السيد سوتشا دلاميني وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

يشرفني ويسعدني أن أنقل ، بالنيابة عن حكومة جلالة الملك مزواتي الثالث وشعب مملكة سوازيلند المحب للسلم ، تقديرنا العميق وتهانئنا الحارة الى السيد دانتي كابوتسو ، لانتخابه عن جدارة رئيسا للدورة التاريخية الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن وفد بلادي مقتنع بمهاراته الدبلوماسية الممتازة واحساسه بالواجب ، وعلى ثقة أيضا من أن مداولاتنا تحت رئاسته ستتم بالتميز التاريخي وستحقق نتائج ببناءة .

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق لسلفه البارز سعادة السيد بيتر فلورين ، الابن النبيل للجمهورية الديمقراطية الالمانية الذي أدار أعمال الجمعية بطريقة ممتازة نادرة . والواقع أن فترة رئاسته تميزت بوجود أصعب المشكلات في سجلات الشؤون الدولية المعاصرة .

يلاحظ وفدي بإحساس بالفخر والتواضع أن الحالة الدولية التي تنعقد في ظلها هذه الدورة ليست مؤاتية من الناحية السياسية فقط ولكنها تبشر بالخير للبشرية أيضا . فنحن في عصر يؤثر فيه تفكير سياسي جديد ومبادرات دبلوماسية شجاعة لحسم الصراعات الحالية .

إننا نشعر بالفخر بحقيقة أننا نشهد اتجاهات ايجابية نحو عصر جديد للاليات الفعالة لإدارة الازمات السياسية العالمية ، يستلهم على نحو كبير منظومة الأمم المتحدة وأننا نستلهم تلك الحقيقة . لذلك يرحب وفدي بتخفيف حدة التوتر بين الدولتين العظميين وببدء الحوار الهادف فيما بينهما بشأن عدد كبير من المسائل العالمية الهامة وبصفة خاصة في ميدان نزع السلاح ، وبعض يؤر النزاع التي لها أبعاد اقليمية ودولية أيضا . ونعتقد أن هذا أمر أساسي يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة إذ يعزز السلم والأمن الدوليين .

تابعت حكومة جلالة الملك وشعب سوازيلند باهتمام بالغ تطور الاحداث في أفغانستان وفي الخليج الفارسي . ونحن نشاطر أيضا مشاعر المجتمع الدولي الذي لم يدخر جهدا ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، في السعي الى ايجاد تسوية سياسية سلمية

إحدى المشكلات المعقدة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية والتي وضعت قسوة المنظمة وقدرتها محل الاختبار .

وما فتئنا نشارك في التفاؤل المتسم بالحذر بأن مبادرات الأمم المتحدة لحسم الصراع في الصحراء الاسبانية وكمبوتشيا ستعزز دورها في المستقبل وتزيد عزمنا في الدبلوماسية المتعددة الاطراف .

وفي هذا المنعطف ينبغي أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأن أعرب له عن تقديرنا . إن حكومة جلالة الملك وشعب مملكة سوازيلند يتابعان تقاريره وتوصياته التي ترسم خطة أعمالنا الجماعية في ميدان العلاقات الدولية . ولذلك نلاحظ بفخر أن الأمين العام وجميع أعضاء الأمم المتحدة غلبوا رأيهم الصائب في الكثير من الازمات الدولية . وقاموا بدور هام في السعي المستمر لايجاد حلول لبعض الصراعات المعقدة . إننا نحیی كذلك رسل السلام الذين تمكنوا من الدفاع عن قضية الحرية وكرامة الإنسان تحت مظلة قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم .

ومن ناحية أخرى يلاحظ وفد مملكة سوازيلند بألم بالغ أن الأمم المتحدة يشار إليها منذ وقت طويل دون حق بأنها هيئة عالمية لا تؤدي وظيفتها وبأنها محفل للكلام . ولكن بزغ الدليل القاطع الذي أدهش نذر الغناء على أن الأمر ليس كذلك . فقد نجحت الأمم المتحدة في بدء مفاوضات ناجحة لايجاد حل لمشكلة أفغانستان والحرب بين إيران والعراق ، والصراع في كمبوتشيا وفي أنغولا وفي الصحراء الغربية .

غير أنه لا تزال قضايا أخرى كثيرة دون حل جزئيا أو تماما بالرغم من جهود الأمم المتحدة . فلا تزال المنظمة تكافح من أجل القضاء على آخر آثار الاستعمار من على وجه الأرض . وعبء الدين الخارجي يزداد سوءا يوما بعد يوم ، ويعبر ذلك عن الهوة التي لا تزال قائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وتدرك الأمم المتحدة إدراكا كاملا أن الملايين من الافراد يواجهون الجوع والموت في أجزاء عديدة من العالم . ويواجه عدد كبير من الدول الاعضاء ، مثل بلدي المحبوب سوازيلند ، تدفق اللاجئين والمشردين .

فعمد نهاية عام ١٩٨٧ كانت سوازيلند التي تبلغ مساحتها ٣٦٤ ١٧ كيلو مترا مربعا ويبلغ عدد سكانها حوالي ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة ، قد استقبلت ٢٥٠ لاجئا من المناطق الحضرية وحوالي ٤٥ ٠٠٠ لاجئ من المناطق الريفية . وتتزايد هذه الاعداد يوميا وتتزايد الحالة سوءا بسبب نقص الغذاء وعدم كفاية الاراضي والنطاق المحدود لانشطتنا الانتاجية الزراعية .

إن الحالة المعقدة في الشرق الاوسط تشير قلقنا العميق ، فقد وصلت الى مرحلة الانفجار حيث يتزايد الصراع بين الفلسطينيين واليهود . وتشجع سوازيلند الأمم المتحدة على مضاعفة جهودها للتوصل الى حل سلمي لهذه القضية الخطيرة .

وفي شبه الجزيرة الكورية لا يزال التوتر قائما بين الشمال والجنوب . وقد عزز هذا المناخ غير الصحي عدم الثقة والكرهية في شبه الجزيرة التي أصابها الانقسام ، لسوء الطالع ، نتيجة للاختلافات الايديولوجية . ونوصي بقوة أن تتوقف فوراً جميع القوى الخارجية عن التدخل في الشؤون الداخلية للكوريتين ، وفي هذا الصدد نرى أن شعب شبه الجزيرة تقع عليه المسؤولية الضخمة المتمثلة في أن يشرع هو نفسه في مفاوضات مباشرة تدور بين الكوريتين .

كذلك فإننا نشيد بجهود الأمم المتحدة من أجل التحقيق السريع والحقيقي لتقرير المصير والامتناع لشعب كاليدونيا الجديدة . ونؤيد بقوة مبادرات الأمم المتحدة بإجراء استفتاء غير متحيز يبين دون شك التطلعات الحقيقية لشعب كاليدونيا الجديدة .

وفي أمريكا الوسطى والكاريبية لا يزال نلاحظ بقلق كبير أن عددا من البلدان تمزقه النزاعات بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي . فبنما ونيكاراغوا على سبيل المثال تتعرضان حتى الآن لضغوط عسكرية وأنشطة شبه عسكرية وكذلك للحصار الاقتصادي . وبالتالي فإن اقتصاد هاتين الدولتين اللتين يظن أنهما تستوردان الايديولوجيات الأجنبية ، أصيب بأضرار شديدة كانت لها آثار اجتماعية خطيرة على شعبيهما . إننا نناشد جميع الدول الاعضاء في المنطقة أن

تعمل على حسم مشاكلها عن طريق المفاوضات السلمية كما دعا الى ذلك جلالة الملك سوبوزا الثاني في الماضي ، ويدعو الآن جلالة الملك موزواتي الثالث ملك سوازيلند .  
يواكب هذا العام الذكرى السنوية الثالثة والاربعين لبدء سباق التسليح .  
والاحداث المروعة التي حدثت في هيروشيما وناغازاكي والتي ادت الى وفاة الملايين من الافراد والى التدمير الجماعي لممتلكات ستبقى على الدوام جزءا من سجلات التاريخ .  
وتواجه البشرية الآن الانتاج الضخم للأسلحة النووية الحديثة البالغة التعقيد التي يمكن أن تدمر البشرية عدة مرات .



ويرقب وفدي بقلق بالغ تصاعد سباق التسلح الذي لا بد من وقفه "لإنقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب" . ويجب أن نتحاشى تماما نشوب حرب عالمية أخرى لن تلبس بالتأكيد ، أن تؤدي الى محرقة نووية - مما يعني بالنسبة للبشرية كارثة لم يسبق لها مثيل .

ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن ينهض بالسلم والامن الدوليين تحقيقا لاعتراض التنمية والتعاون على الصعيد العالمي وذلك بالتحرك في اتجاه نزع السلاح الكامل . ومن ثم تشني مملكة سوازيلند على ما بذلته الامم المتحدة من جهود في تنظيم ثلاثة مؤتمرات كبرى في الاعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٨ بهدف ارهاق وعي الدول الاعضاء بضرورة التوصل الى توافق في الآراء في مجال نزع السلاح . وعلى الرغم من فشل المؤتمرات الثلاثة في بلوغ هذا الهدف الرئيسي لا بد من ادراك أنها حركت ، الى حد كبير ، ضمير المجتمع العالمي . وقد دلت رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٢ على خطورة سباق التسلح حيث لاحظوا ما يلي :

"إن أكبر خطر يواجهه العالم اليوم هو التهديد لبقاء البشرية الذي تشكله الحرب النووية . ولم يعد نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي قضية أخلاقية ، أنه قضية البقاء البشري ... الاسلحة النووية أكثر من مجرد أسلحة للحرب . إنها أدوات للإبادة الجماعية" . (A/38/132 ، الفقرة ٢٨)

وفي رأينا أن الإفراط في الانفاق على التسلح يخنق عملية تنمية الاقتصاد العالمي مما يديم حالة البؤس والفقر المبتلى بها ما يربو على ثلثي الجنس البشري . ومن ثم فإننا ندعو الى المسارعة بإبرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية والتقليدية لا تحظر استحداث تلك الاسلحة ونتاجها وتخزينها واستخدامها المحتمل فحسب بل تنص أيضا على تدمير المخزون منها في أقرب وقت ممكن .

لقد فجع شعب مملكة سوازيلند وأصابه القلق عندما نما الى علمه أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قررت التخلص من نفاياتها النووية في قارة افريقيا .

أما مبعث الانزعاج في هذا الموقف المروع هو أن تلك الدول تبرر هذا العمل بالأسباب التالية : أولا ، أن نفاياتها النووية خالية من أي مواد محتملة السمية أو كيميائية تشكل خطرا على الشعوب والبيئة ومع ذلك فهي ليست على استعداد للتخلص منها داخل أراضيها ، ثانيا ، أن عملية التصريف ستعقبها معونة مالية تعويضية .

ما زلنا في مملكة سوازيلند من أشد الناس إيمانا بقواعد التعاون الاقتصادي الدولي وبالروح الايجابية لتعددية الاطراف . بيد أن وفدي ما زال يرقب بمزيد من القلق محنة اقتصاداتنا الهشة التي تنوشها الاضطرابات في كثير من البلدان النامية وبخاصة الازمة الاقتصادية المحتدمة في افريقيا . والواقع أننا نلاحظ أنه على الرغم مما تشهده بعض البلدان الصناعية من انتعاش اقتصادي لا تزال البلدان النامية تجابه بيئة خارجية مناوئة طفت أبعادها على جهودنا الشاقة في سبيل بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا .

وما برحت تلك البلدان تعاني مزيجا من المشاكل الاقتصادية الخطيرة ، من بينها ، هبوط أسعار السلع الأساسية والتذبذب الحاد في أسعار الصرف وأزمة الديون الشديدة الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا مفرطا وركود المساعدة الانمائية الرسمية .

ويلاحظ أيضا أن الدراسات التي أجرتها المؤسسات المالية العالمية تنبئ بحالة بالغة القتامة في بلدان افريقيا جنوب الصحراء التي شهدت عبر السنوات أسوأ الانتكاسات الاقتصادية في التاريخ وبخاصة فيما يتعلق بدخل الفرد والاستثمار والاستهلاك . ففي حين بلغ معدل نمو الدخل ٣,٢ في المائة عام ١٩٨٧ مقابل ٤ في المائة عام ١٩٨٦ ، تقول الحقيقة المروعة بأن خدمة الديون اكتسبت أبعادا تصل الى حد التعجيز إذ تتراوح بين ٣٠ و ١٠٠ في المائة من حواصل الصادرات . كما أن البنك الدولي يقدر العجز السنوي في موارد هذه البلدان خلال الفترة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ بما يربو على بليونين وخمسمائة مليون دولار وذلك إذا ما تحققت مستويات الاستيراد التي شهدتها الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ وأجريت الاصلاحات الهيكلية اللازمة . ومن المؤكد

أن هذا ليس بالسيناريو المشجع للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب وفيما بين دول الجنوب . ونود أن نشير كذلك ، الى أن مملكة سوازيلند بلد صغير غير ساحلي تعتمد تنميته الاقتصادية اعتمادا شديدا على التجارة الخارجية . ومن ثم ، فإن هبوط أسعار السلع الأساسية بمعدلات لم يسبق لها مثيل وما ينطوي عليه المستقبل المنظور من دلائل غير مؤاتية للاقتصاد الدولي أمران يتسبان في انهيار اقتصادنا الهش .

إن القطاع الزراعي يؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية بسوازيلند . فهو يدر ٧١ في المائة من حاصل التصدير ويوفر ٧٥ في المائة من القوى العاملة . ولذا تقوم سياسة حكومة صاحب الجلالة على تكثيف تنمية قاعدتنا الصناعية بغية تحسين نوعية الحياة ومستويات معيشة مواطنينا . وعلى ذلك ، فنحن أعضاء نشطون في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي الذي لا تتعدى أهدافه ومقاصده الرئيسية مجرد تدعيم استقلالنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نلناه بشق الأنفس .

ولا يساور وفدي أية أوهام فيما يتعلق بالمهمة التي تنتظرنا ولكننا نشق بالمؤسسات التكنولوجية الحديثة ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ، التي تسعى الى التنسيق بين أنشطة قريتنا العالمية . ومن ثم فإننا نتوجه بأسمى آيات التقدير الى الدول المانحة ومنظومة الأمم المتحدة وشركائنا في التنمية الاقتصادية لما قدموه من مساعدات سخية لتحسين الأوضاع في بلدي ، سوازيلند .

إن احترام حقوق الإنسان أمر له أهمية رئيسية في عالمنا . وما يبعث على الرثاء أننا ما زلنا نسمع عن التعذيب وحالات الاختفاء والقتل الوحشي في أنحاء شتى من العالم . وتدين حكومة صاحب الجلالة تلك الممارسات الشنعاء وتحث المجتمع الدولي على أن يؤكد مجددا واجبه الأساسي ويشجع على احترام حقوق الإنسان وحرياته . فالممارسات مثل العنصرية والتمييز العنصري لم يعد لها محل في تطور القانون الدولي والحضارة الحديثة .

تُولي حكومة وشعب مملكة سوازيلند أهمية كبرى للمصراعات التي طال أمدها ففي الجنوب الافريقي . وفي رأينا أنها لا تبشر بالخير بالنسبة لتقدم الحضارة الإنسانية ، وبوصفنا أعضاء في تلك المنطقة المتفجرة ، فإننا بكل تأكيد لا نستطيع أن نتحمل تبعات وقوف موقف اللامبالاة في الوقت الذي يتعرض فيه مستقبلنا للخطر . وبالمثل ، لا تساورنا أية أوهام عندما نحلل الأحداث التي تتكشف في ساحتنا السياسية ، إلا أننا عقدنا العزم على المضي قدما بمهمتنا سعيا لتحقيق السلم . وبدأت سوازيلند ، وهذا ثابت رسميا ، بعض الخطوات الدبلوماسية الجريئة فيما يعرف الآن بدبلوماسية مانزانا ، وهدفها ومقصدنا الاساسيان بناء جسور السلام في منطقتنا . وفي مقدمة ما تسعى اليه تعزيز الحوار المباشر والسلمي فيما بين زعماء الجنوب الافريقي .

وفضلا عن ذلك ، فإننا نلاحظ بإعجاب بالغ الدور الهام الذي تقوم به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في جمع حكومات كوبا وأنغولا وجنوب افريقيا في محاولة لإيجاد تسوية سلمية لمشكلتي ناميبيا وأنغولا ، وبالتالي للمشكلة المزمنة داخل جنوب افريقيا .

إننا نشيد ، بنفس القدر ، بمبادرات الأمم المتحدة الدبلوماسية المستمرة التماسا لحل سياسي حقيقي ودائم للمشاكل التي تواجه الجنوب الافريقي ، وإننا نحث الجميع على العمل من أجل إحلال السلام في منطقتنا . ويود وفدي أيضا أن يعيد التأكيد تأكيدا قاطعا أن سياسة حكومة صاحب الجلالة تعتمد على عناصر براغماتية ملموسة ، لا على اعتبارات سياسية وايدولوجية ضيقة . ولذلك ، فإننا ملتزمون بالمبادئ النبيلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، لا سيما المبادئ المتصلة بحق الشعوب الخاضعة للاستعمار والامتعمار الجديد وغيره من أشكال الاضطهاد الإنساني الشريرة في تقرير المصير والاستقلال .

وسوازيلند ملتزمة ، قبل كل شيء ، بتسوية النزاعات الدولية بالمفاوضات السلمية وعدم استخدام القوة ، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في الفصلين الأول والسادس ، لا سيما المادة ١ (٢) والمادة ٢٢ ، من الميثاق .

يلاحظ وفد بلدي بارتياح الدور الكبير الذي اضطلعت به الامم المتحدة في الصياغة الشاملة لقانون البحار وتطويره وتشكيله ، الذي يتجاوز حدود السيادة الوطنية ويستوعب الاستخدامات الدولية للبحار ومواردها . وإنما نشق بأن اللجنة التحضيرية للهيئة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار متواصلان إحراز التقدم الفعال ، لا من أجل مصلحة التراث المشترك للبشرية فحسب ، بل لصون السلم والعدالة لجميع شعوب العالم أيضا . ومما يثلج الصدر بصورة خاصة أنه حتى بلدي سوازيلند ، ذلك البلد الصغير النامي ، سيحني فؤاد جمة من التطبيق الناجح لاتفاقية الامم المتحدة بشأن قانون البحار .

ونحن في مملكة سوازيلند نشعر بحيرة عظيمة لانتشار الارهاب الدولي ، الذي يقع ضحيته الناس الابرياء ، بما فيهم النساء والأطفال . إنما نحث بتواضع جميع الاطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس الاخلاقي والسياسي ، على حد سواء ، في حل خلافاتها . وفي الختام ، يود وفد بلدي أن يثني على تطور منظومة الامم المتحدة . إن هذه المنظمة فريدة من نوعها ، وتبقى آخر وأفضل أمل للبشرية . إن شعب سوازيلند فخور جدا بانتمائه الى هذه المنظمة النبيلة التي جمعت البشرية في مفاهيم جديدة وحديثة ، وتقود مسيرتنا نحو عالم متعدد الدبلوماسية أكثر سلاما واستقرارا . وقبل أسابيع قليلة احتفلت مملكة سوازيلند بالذكرى السنوية العشرين لتأسيسها دولة ذات سيادة ، وشأننا شأن العديد من الدول الجديدة في أسرة الامم ، لا نستطيع أن ننسى مدى امتناننا ومديونيتنا للمجتمع الدولي الذي حقق أحلامنا الوطنية . كما أننا نحيا ونكرم الرجال الذين تميزوا ببعد النظر والحكمة ، والذين أذنت مفاوضاتهم في يالطا وفي دمبارتون أوكس بدخولنا الى هذا العالم الجديد للامم المتحدة .

ولكن ، لنكن واقعيين : إن التحديات التي تواجهنا رهيبية ، ولكنها لا تستعصي على الغنطة البشرية . ولذلك ، يتعين علينا أن نقر بأننا لم نفعل ما فيه الكفاية . وعليه ، يتعين علينا أن ننتقل من القول الى الفعل ، وأن نكون واثقين بأن بوسعنا سويا أن نوجد أمنا وسلما حقيقيين مشتركين لشعوبنا .

ترغب حكومة جلالتة وشعب مملكة سوازيلند التأكيد ثانية على إيمانها وتمسكها بمبادئ الميثاق وتتطلع الى التعاون المستمر والمثمر مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أشكر

رئيس وزراء مملكة سوازيلند على بيانه الهام الذي ألقاه للتو .

اصطحب السيد سوتشا دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند ، من المنصة .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٤٥ .

السيد الغلالي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لمن دواعي سروري أن أعرب باسم وفد المملكة المغربية عن صادق تهانينا للسيد دانتي كابوتو لانتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

فقدراته الشخصية البارزة ومعرفته المستفيضة بالمسائل الدولية تبشيران بالنجاح في اضطلاع بالمسؤوليات الهامة التي عهدت بها اليه الجمعية العامة . وأرجو أن يكون على ثقة من استعداد وفدنا التام للتعاون معه من أجل نجاح مداولاتنا .

وأود أيضا أن أتقدم الى سلفه السيد بيتر فلورين بكل الشكر والتقدير لتفانيه في أداء واجباته أثناء الدورة الماضية في فترة عصيبة من تاريخ الامم المتحدة .

لقد بلغت منظمنا من النضج الكامل ، وهي مسلحة بالخبرة التي توافرت لها على مدى ٤٣ عاما من حياتها ومقلتها التجارب التي مرت بها إبان الاضطرابات التي دارت على المسرح الدولي منذ انشائها . وتستطيع الامم المتحدة أن تفخر الآن بالنتائج الباهرة والحاسمة التي أسفرت عنها عملية الاصلاح التي بدأتها منذ عامين .

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالاميين العام الذي لم يدخر وقتا ولا جهدا لضمان استمرار الامم المتحدة في عملها بالرغم من الازمة المالية بل ان أداءها أصبح أكثر كفاءة وفعالية . ولاشك أن أي كيان اجتماعي ينبغي أن يكون على استعداد للاستجابة في كل وقت لمتطلبات بيئته ، وبذلك يصبح الاصلاح شاغلا مستمرا . ولكن علينا أيضا كدول أعضاء أن نلتزم بقواعد اللعبة التي قبلناها والقرارات المترتبة عليها .

وقد أصبح هذا الموقف أكثر ضرورة من أي وقت مضى بعد أن نشأ مناخ من الوثام والانفراج والانفتاح وبزوغ آمال حقيقية في الوصول الى تسوية لكثير من الازمات الدولية التي تعمل الامم المتحدة فعلا على حلها ، والتي سيطلب فيها القيام بدور متزايد في التوصل الى حلول لها وضمان تلك الحلول وتنفيذها . وفي هذا الجو الذي يتسم بالاتفاق والحوار واحترام المبادئ الاساسية للميثاق ، يزداد الجميع ادراكا بأنه لا بديل عن دور الامم المتحدة كمركز لتنسيق الجهود للوصول الى الاهداف المشتركة .





ونحن نبدي أسفنا لأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي لم تتوصل الى النتائج المتوخاة ؛ غير أننا نأمل أن تكون هذه الدورة قد أسهمت في حفز الدول الكبرى على خفض الأسلحة الاستراتيجية وفي التشجيع على أن تعتمد ، في أقرب وقت ممكن ، معايير وآليات مناسبة لحظر انتاج الأسلحة الكيميائية واستعمالها والقضاء على المخزونات الموجودة منها .

ان اقامة المجتمع المسالم والعدل ستتحقق في نهاية المطاف بفضل جهود كل البلدان ، أيا كان حجمها أو قوتها وبالالتزام الجميع باللجوء الى المزيد من التدابير التضامنية من أجل تجنب الصراعات ، وأخيرا باقامة علاقات حسن جوار استنادا الى قواعد مستقرة تحقق النفع المتبادل .

وان بلدي ، الذي عمل بلا كلل من أجل التسوية السلمية للخلافات وتنمية التعاون على المستوى الثنائي والاقليمي والدولي ، يرحب بالروح الجديدة التي تسود هذه الدورة وبالدلائل المشجعة التي تنعقد في اطارها .

ان منح جائزة نوبل للسلام الى قوات الأمم المتحدة ومراقبيها الذين يستحقونها عن جدارة جاء في أوانه تماما ليشكل تأكيدا على الدور المتنامي لمنظمتنا واعترافا بما تضطلع به من نشاط لاقامة علاقات دولية سلمية وعادلة . ونحن نحرس على الاشارة بما بذل رُسل السلم من تضحيات وبما أظهره من شجاعة دائمة ونأمل أن يحظوا ، في الوقت الذي يتسع فيه نطاق عملهم ، بتأييد المجتمع الدولي بأسره كيما ينهضوا بمهمتهم النبيلة في أفضل ظروف ممكنة .

خلال السنوات الثماني الماضية نكب بلدان مسلمان شقيقان هما العراق وايران بصراع لم يسبق لعنفه مثيل . ونحن ما برحنا نطالب على مر تلك السنوات ، من فوق هذا المنبر وفي محافل دولية أخرى ، بوقف الاعمال العدائية من أجل تهيئة الشروط اللازمة لاقامة حوار بِنَاء ولايجاد حل نهائي لهذه الازمة . وهذا ما دعا بلدي الى أن يستقبل بسرور كبير وارتياح عميق اعلان الامين العام في ٢٠ آب/أغسطس الماضي وقف اطلاق النار وقبول الطرفين له . وهكذا تمكن السيد بيريز دي كوييار ، بفضل الدعم الجماعي

والمستمر من مجلس الامن ، أن يوظف بنجاح بنشاط مكثف في الوساطة من أجل وقف واحد من أكثر الصراعات تدميرا منذ الحرب العالمية الثانية ، فاتحا بذلك الطريق للعلاج السليم لكل المشاكل المعلقة ولايجاد تسوية عادلة ومشرفة ودائمة .

وفي أفغانستان ، كان انسحاب القوات الاجنبية هو الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق مصالح وطنية حقيقية ولتمكين هذا البلد من التحكم في مصيره ؛ وهذه المصالحة آخذة في التجسد يوما بعد يوم بفضل ما يوظف به الامين العام من عمل صبور وما يبذله من جهد كبير . وقد سمح تنفيذ المساعي الحميدة والارادة السياسية التي اظهرتها الاطراف المعنية بأن يعقد في جنيف اتفاق ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، بضمن الدولتين العظميين . ونحن مقتنعون بأن تطبيق هذا الاتفاق بنية حسنة ، تحت اشراف الامم المتحدة ، سيكون فاتحة عصر جديد في أفغانستان يسمح لهذا البلد المثخن بالجراح بمداواة جراحه والشروع في المهمة الحاسمة لاعادة التعمير والتنمية لصالح مجموع سكانه . فعلى هذا النحو يتمكن أفغانستان ، كما نأمل ، من أن تستعيد في مستقبل قريب المكانة التي كانت تشغلها دائما في اطار المجتمع الاملامي .

وهناك بوادر للأمل تلوح في مناطق أخرى من العالم ، وينبغي تعزيزها وتأييدها من أجل بدء عملية السلام وازالة كل العقبات التي تعترض حق الشعوب المعنية في تقرير مصيرها بحرية .

ويصدق هذا على محادثات برازافيل التي تستهدف تهيئة ظروف مواتية للتنفيذ العاجل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي حدد خطة سلم لناميبيا . وفي انتظار أن تتوج هذه المحادثات بخاتمة ناجحة ، سنواصل من جانبنا تقديم تأييد غير مشروط لشعب ناميبيا من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في الاستقلال والوحدة .

كما نعرب عن غبطتنا لاحراز تقدم كبير فيما يتعلق بضمن السلامة الاقليمية لانغولا وسيادتها . لكن استقرار هذا البلد الشقيق وأمنه لن يكفلا بمورة نهائية إلا عن طريق وفاق وطني حقيقي . وسيواصل المغرب ، الذي لم يدخر جهدا في هذا الصدد ، العمل جنبا الى جنب مع سائر البلدان الافريقية الشقيقة من أجل تسوية المشاكل المعلقة بين اطراف الصراع الانغولي عن طريق الحوار .

وفي آسيا ، أتاح الاجتماع الذي عقد في جاكرتا في تموز/يوليه الماضي ، بناء على مبادرة البلدان الاعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا ، الفرصة لاجتماع كل الاطراف المعنية مباشرة بمسألة كمبوتشيا للمرة الاولى . ومن المهم مواصلة هذه الجهود بغية التوصل الى حل سياسي شامل ينظم انسحاب القوات الاجنبية ويضمن بالتالي لشعب كمبوتشيا أن يمسك أعنة مصيره بيديه .

وفي قبرص ، فان بعثة المساعي الحميدة أتاحت لكلا الطرفين اطارا للحوار البناء الذي بدأ في نيقوسيا في الشهر الماضي ، وكان الغرض منه تذليل الصعوبات التي كانت مازالت معلقة ، والتوصل الى خطة تسوية شاملة يقبلها الطرفان . ويحدونا الأمل في أن يكون هذا التحرك القوي نحو السلم بمثابة الخطوة الأولى صوب تحقيق علاقات متوازنة بين الطائفتين القبرصيتين .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، تكرر المملكة المغربية الاعراب عن تأييدها للإجراء الذي اتخذته مجموعة كونتادورا والخطة التي اقترحتها الرئيس أرياس رئيس جمهورية كوستاريكا لتمكين المنطقة من أن تنعم - أخيرا - بالسلم والاستقرار ، بمنأى عن أي تدخل أجنبي .

وللاسف ، لم تعد تلك التحركات القوية صوب السلم بالنفع على الشرق الأوسط ، هذه المنطقة التي نكبت خلال أكثر من ٤٠ سنة بالحرب والعنف بالرغم من أنها منطقة ذات أهمية حيوية لتوازن العالم واستقراره .

ولئن كان انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة أمرا أساسيا ، فلن يكون هناك سلم دائم في تلك المنطقة من العالم دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة . فذلك الشعب يعيش مأساة الاحتلال والنفي والحرمان من أبسط حقوقه الأساسية . وحتى الآن لم يكن رد اسرائيل على مطالب الفلسطينيين القوية بإقرار العدالة سوى زيادة القمع والسجن والترحيل والاعتقال . وفي الوقت الحالي عندما تتركز كل الطاقات على تسوية الصراعات بالوسائل السلمية وحماية حقوق المجتمعات الانسانية المعنية ، يكون من غير المقبول أن يلقي المصير المفجع للشعب الفلسطيني التجاهل ويصل مستقبل أبنائه الى طريق مسدود .

لذا فلا غرابة في ألا يجد هذا الجيل اليأس من بديل سوى تعريف نفسه كل يوم للخطر وهو أعزل دون سلاح ، كي يؤكد أمام أعين العالم حقه في الحرية وفي دولة مستقلة . ان الانتفاضة التي مر عليها الآن قرابة سنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن تنبهنا الى ضرورة ايجاد حل عاجل لهذه الازمة التي تزداد قسوة وحدة يوما بعد يوم . ولا بد من بذل كل جهد ممكن حتى يعقد ، في أقرب وقت ممكن ، مؤتمر دولي معني

بالسلم في الشرق الاوسط ، تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكل الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ولم ينجح لبنان من الحالة المأسوية السائدة في الشرق الاوسط وقد سار هذا البلد - بسبب التدخل الاجنبي - في طريق الغوض وعدم الاستقرار وأهوال الحرب الاهلية . وتكرر المملكة المغربية الاعراب عن تضامنها مع الشعب اللبناني في معيئه لصيانة سلامته الاقليمية ووحدة الوطنية وسيادته . وبلاي تطالب بوقف التدخل الاجنبي الذي يمثل تهديدا حقيقيا بتقسيم هذا البلد العربي الذي كان يوما ما مثالا للتسامح والتعايش السلمي بين الطوائف والاديان .

وتولي المملكة المغربية - بسبب موقعها الجغرافي السياسي - أهمية كبرى لاستقرار البحر المتوسط وأمنه . وهذا هو مصدر اهتمامنا المستمر بأن نرى هذه المنطقة خالية من الاخطار النووية وذلك بالقضاء على القذائف النووية من الاساطيل البحرية الموجودة في البحر المتوسط . ومع ذلك ، فنحن مازلنا مقتنعين بأن تنمية العلاقات المتوائمة بين الشاطئين عنصر ضروري في اقامة سلم وأمن اقليميين حقيقيين . ولذا فان سياسة بلاي المتعلقة بالبحر المتوسط تؤكد على التعاون مع أوروبا ، وعلى ذلك قامت المغرب في نيسان/ابريل الماضي بتوقيع اتفاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بعد أن توسعت تلك المجموعة وضمت أسبانيا والبرتغال . ومع ذلك ، فلا سبيل الى انكار أن هذه العلاقة - التي نود من جانبنا أن تكون علاقة مثالية - لن تؤتي ثمارها دون تخفيف بعض مصادر التوتر التي مازالت متبقية في منطقة البحر المتوسط .

فمن المهم مثلا حسم النزاع المتعلق بسبتة ومليلية وغيرها من الجزر المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني ، حتى لا تؤثر هذه الحالة ، التي تعتبر من بقايا عصر ماضي ، على الوئام الذي يجب أن يسود العلاقات بين شاطئي مضيق جبل طارق . ونحن على اقتناع بأن الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا ، سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ستساعد على تسوية هذه النزاعات الاقليمية للمصالح

المتبادل لكلا البلدين . ونحن في المغرب نود الحفاظ على الروابط المتعددة الجوانب التي قامت على مر التاريخ بين الشعبين المغربي والاسباني .

ان الأمن والتنمية لا ينفصلان . وللأسف ، ففي مجال التنمية كان هذا العقد عقد اخفاق وخيبة أمل للحوار بين الشمال والجنوب ، إذ لم تتجاوز المفاوضات العالمية الشاملة لمواجهة الازمة والتوصل الى تحقيق نمو اقتصادي متوازن اصدار البيانات والاعلانات .

وفي هذا السياق ، فبالرغم من أن الاستقرار السياسي في أفريقيا يتوقف على التنمية الحقيقية ولاسيما على تسوية مشكلة الديون الحرجة ، فان الدورة الاستثنائية المكرسة لهذه القارة لم ترق الى مستوى التوقعات .

ونحن إذ نقف على مشارف قرن جديد ، نجد من الضروري التصدي للتحديات التي تواجهنا وتركيز كل جهودنا على وضع أنماط عالمية للتنمية تأخذ في الاعتبار العوامل المعاصرة المترابطة والحاجات الاساسية ، حتى تضمن للجميع حياة كريمة مع احترام الاختلافات النظامية والاجتماعية بين الشعوب . وبينما نعمل من أجل هذا الأمل العظيم علينا في الوقت ذاته أن نسعى لايجاد حلول عاجلة للمشاكل الملحة . ولذا فمن المهم أن نعالج في أقرب وقت ممكن أزمة الديون الخارجية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهذا يتطلب استراتيجية ابداعية حيث ثبت عدم جدوى النهج التقليدي الذي يكتفي باعادة جدول الديون من سنة الى أخرى .

ولئن كنا نعتزف بمزايا المبادرات الثنائية والمتعددة الاطراف التي اتخذت لصالح البلدان المدينة ذات الدخل المنخفض ، فقد حان الوقت للتسليم بأهمية تخفيض الديون المعلقة وتكاليف خدمتها بالنسبة للبلدان المدينة ذات الدخل المتوسط ، والمعالجة الحاسمة للديون التجارية للبلدان المثقلة بالديون .

وفي هذا السياق ، يؤيد بلدي المقترحات الجديدة الأخيرة التي طرحها سمو الأمير جابر الصباح أمير دولة الكويت والرئيس فرانسوا ميتران ورئيس الوزراء تاكيشيتا ، والتي تستهدف تخفيف عبء الديون العامة والتجارية .

وفي نفس الوقت ، ينبغي لنا أن نغتنم الفرصة التي تتيحها المباحثات المقبلة المتعددة الأطراف ، ولاسيما جولة أوروغواي ، لتحسين المناخ الاقتصادي الدولي فسي ميادين تدفق الموارد الصافية ، والتجارة ، وتحقيق استقرار السلع الأساسية ورفع أسعارها .

ويعتزم بلدي أن يطلع بنصيبه من المسؤولية وأن يسهم في حل المشاكل القائمة على الصعيدين الاقليمي والدولي . لذلك ، فقد استضاف المغرب مؤخرا مؤتمر حركة عدم الانحياز بشأن الاغذية والزراعة وبشأن أزمة الديون الخارجية ، وكذلك الاجتئاع الاول للخبراء الافارقة المعني بالمخاطر الجيوفيزيائية في افريقيا . وبغية حشد كل الموارد واشراك كل البلدان المعنية في مكافحة خطر غزو الجراد ، اتخذ جلالة الملك الحسن الثاني زمام المبادرة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في المغرب يوم ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر . كذلك سيتم بمبادرة من المغرب عقد المؤتمر الوزاري الاول للتعاون في ميدان صيد الاسماك بين البلدان الافريقية المطلة على المحيط الاطلسي ، وذلك في مدينة الرباط في شهر آذار/مارس المقبل . ونأمل في أن تؤدي هذه الاجتماعات الى تحقيق تعاون كامل ودائم ، فضلا عن تعزيز روح التضامن في افريقيا بوجه خاص .

ونظرا لحالة الجمود التي شابت الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد أصبح مسن الضرورات الملحة بصورة متزايدة تعزيز التعاون والتكامل الاقليمي . وليست فكرة بناء المنطقة الموحدة في المغرب بالفكرة الجديدة ، فقد كانت منذ البداية جزءا من نضال بلداننا من أجل التحرر الوطني . فقد دعا ملكنا الراحل جلالة الملك محمد الخامس ، في خطاب ألقاه في طنجة في عام ١٩٤٧ ، الى استقلال المغرب وذلك في إطار المغرب العربي الموحد .

وما فتح المغرب يعمل منذ حصوله على الاستقلال ، باخلاص وتصميم ودون توقف ، من أجل بناء المغرب العربي الكبير الذي تتوحد شعوبه بروابط الأخوة المنبثقة بطبيعة الحال من تاريخها وثقافتها وديانها المشتركة ، وكذلك من نضالهم الموحد من أجل التحرر . ويسعدنا أن نستطيع اليوم أن نقول إن مشروع المغرب العربي الموحد أخذ يرسخ أقدامه . وانطلاقاً من تجاربنا السابقة ، فإننا نحرز الآن تقدماً يتسم بالواقعية نحو التكامل الاقليمي الذي يمكن أن يكون بالنسبة لشعوب المغرب مصدراً للتعاون والتنمية وعاملاً لإحلال السلم والاستقرار .

وعلى ذلك فقد تم في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، للمرة الاولى منذ حصول بلدي على الاستقلال ، انعقاد مؤتمر قمة لرؤساء الدول المغربية الخمس في مدينة الجزائر . وقد وافق المؤتمر على انشاء لجنة عليا مغربية اضطلعت في جلستها الافتتاحية بتوزيع المسؤوليات توزيعاً عادلاً فيما بين بلداننا الخمسة ، بحيث يكون كل بلد مسؤولاً عن لجنة من اللجان الخمس التي تعنى بالشؤون الاقتصادية ، والشؤون المالية ، والشؤون الثقافية والاجتماعية ، والشؤون المؤسسية ، وشؤون الجوانب البشرية للتكامل الاقليمي .

وستنعقد اجتماعات الدورة الثانية للجنة العليا المغربية في الرباط في نهاية الشهر الحالي ، لمواصلة العمل الذي قطع شوطاً بعيداً نحو تحقيق تكامل المغرب العربي .

ويؤكد المغرب مجدداً وبشكل رسمي استعداداه التام لان يبذل قصارى جهده في العمل المطرد من أجل تحقيق اقامة المغرب العربي الموحد والمسالم والذي يلبي التطلعات العميقة لشعوبنا .

ومما يزيد من سعادة بلدي بصفة خاصة مناخ السلم الذي اتسمت به العلاقات فيما بين المغرب العربي في الشهور القليلة الماضية ، والذي نجم عنه أثر طيب واضح فيما يتعلق بغرض التوصل الى تسوية نهائية لمسألة الصحراء الغربية . وأود أن أذكر السادة الاعضاء أنه بمجرد أن اتخذ السيد بييريز دي كوييار زمام مبادرته التي عرض



فيها مساعيه الحميدة لتسوية هذه المشكلة ، أعربنا على الغور عن ثقتنا الكاملة فيه وتصميمنا على التعاون الكامل معه لانجاح العملية التي أبدى استعداداه للاضطلاع بها . وقد أحرزت هذه العملية تقدما كبيرا ، إذ قامت بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة بزيارة المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ من أجل أن تجمع كل البيانات اللازمة لإقرار وقف إطلاق النار وتنظيم عملية الاستفتاء لتقرير المصير من مصادرها الأصلية .

وفي ٣٠ آب/أغسطس ، اتخذت خطوة حاسمة تتمثل في قبول الأطراف المعنية المقترحات التي وضعها الأمين العام بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية . وتشكل هذه المقترحات ، التي تقوم على مبادئ وممارسات الأمم المتحدة في هذا الميدان ، خطة التسوية النهائية لمسألة الصحراء الغربية .

وتنص هذه الخطة على تعيين ممثل خاص للأمين العام ، وأن يعلن الأمين العام وقف إطلاق النار ويخضعه لضمانات وإشراف مراقبي الأمم المتحدة ، على أن يتم التحقق من الأشخاص الذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء بإجراءات تتسم بالنزاهة والموضوعية . وأخيرا ، سيتم إعداد وتنظيم الاستفتاء الذي سيجرى طبقا للشروط الواردة في هذه الخطة تحت سلطة الممثل الخاص الذي يعينه الأمين العام لهذا الغرض . وعندما قدم الأمين العام خطته لتحقيق السلم في هذه المنطقة الى مجلس الأمن يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ، أشار الى أن التقدم المحرز نحو تسوية مسألة الصحراء الغربية يعتبر

"نتيجة تمهيدية موفقة ، ومن الضروري دعمها من أجل المحافظة على

الزخم اللازم لهذه العملية" . (S/PV.2826 ، ص ٧)

إن المغرب ، الذي يولي أهمية بالغة لتهيئة مناخ سلم وثقة حقيقيين في المنطقة ، قد رحب بالتأييد الذي حظيت به بعثة المساعي الحميدة من مجلس الأمن باعتماده يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ القرار ٦٢ (١٩٨٨) ، الذي جاء فيه أن مجلس الأمن :

"١ - يقرر أن يأذن للأمين العام بتسمية ممثل خاص للصحراء

الغربية ؛

٣ - يطلب الى الامين العام ان يقدم اليه في اقرب وقت ممكن تقريراً عن إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، وعن الوسائل الواجب إعمالها بغية كفالة تنظيمه ومراقبته بواسطة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية" .

إن التأييد الإجماعي الذي أعطاه مجلس الأمن للمقترحات التي وضعها الأمين العام بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية يعتبر انجازاً بالغ الأهمية . وقد دخلت عملية المساعي الحميدة الآن في مرحلتها الأخيرة والعملية ، التي ستؤدي في المستقبل القريب الى إقرار وقف إطلاق النار وتنظيم عملية الاستفتاء لتقرير المصير .

وقد أسعدنا بوجه خاص ذلك الإجماع الذي اعتمد به مجلس الأمن القرار ٦٢١ (١٩٨٨) . ويتجلى هذا الإجماع أيضاً في الأسلوب المؤاتي للغاية الذي رحب به المجتمع الدولي كله بخطة السلم التي قدمها الأمين العام .

ولما كانت أقاليم العالم المختلفة قد أصبحت ، بفضل التقدم الذي لم يسبق له مثيل في وسائل الاتصالات ، على اتصال مكثف ببعضها البعض ، واشتراك فوري في المشاعر ، فقد حان الوقت للتشديد على عوامل الوحدة والانسجام الايجابية . وتوفر الأمم المتحدة لنا محفلا فريدا لتحقيق الانسجام في الآراء واقامة توافق عالمي في وجهات النظر ، طالما سادت وحدة المقاصد على ردود أفعال فقدان الثقة العقيمة التي عفا عليها الزمن .

ويحتم علينا الموقف الراهن اللجوء الى الحوار ، والتفاهم المتبادل ، اللذين قادا الى المثل النبيلة التي الهمت واضعي ميثاقنا ، واللذين يجسب الآن أن يرشدا نهجنا في معالجة حقائق عالمنا الحاضر المتزايدة التعقيد .

السيد حبيبو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسرني أن أنقل

الى السيد كابوتو تهاني وفد النيجر القلبية ، لانتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . فانتخابه تقدير في محله لسياسي محنك ودبلوماسي موهوب ومجرب . وهي شهادة ، أيضا ، باعتراف الجمعية بالدور الايجابي الذي تلعبه بلده ، الارجنتين ، في الشؤون الدولية . ومن الطبيعي أننا نود كذلك تهنئة أعضاء المكتب الاخرين . وانني على يقين أنه بفضل قيادته سيتكفل عملنا بالنجاح ، وأود أن أؤكد له تعاون وفدي الكامل .

إن التغيير الذي طرأ على الشؤون العالمية منذ الدورة السابقة لهو مصدر لارتياح نظرا للأمال التي تلوح لتسوية النزاعات ، وإن بقي هناك ما يدعو الى القلق . ففي افريقيا ، يواصل نظام برييتوريا تحديه للمجتمع الدولي ، متجاهلا كل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتي تطالب بالقضاء على نظام الفصل العنصري ، واستقلال ناميبيا .

وتتابع النيجر عن كذب الجهود المبذولة في الجنوب الافريقي لكي تبدأ ، في أول تشرين الثاني/نوفمبر ، عملية الاستقلال على أرض ناميبيا تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والتوصل الى حل شامل للنزاع بين انغولا وجنوب افريقيا الذي

استمر لسنوات كثيرة . ولا تهتم بلدي بالمحادثات الجارية بين الاطراف المعنية وحسب ، بل تأمل ، بوجه خاص ، أن تؤدي الى اتفاق دائم .

بيد أنه نظرا لان جنوب افريقيا كثيرا ما تعاملت مع المجتمع الدولي بالمناورات الخفية ، والاساليب المعوقة ، وغير ذلك من التحولات المفاجئة فسي المواقف ، فإن الشك يساور النيجر ، وهي تنوي أن تحتفظ بيقظتها ، ومن ثم فهي تناشد الجمعية أن تواصل الضغط على هذا البلد الى أن يصفى الى صوت العقل ، ويمتثل لقراراتها .

وفي داخل جنوب افريقيا نفسها ، ستواصل النيجر المطالبة بالقضاء على سياسة الفصل العنصري البغيض ، وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين بدون قيد أو شرط ، ومنهم نيلسون مانديلا بوجه خاص . وأخيرا يؤكد بلدي من جديد دعمه للكفاح العادل والمشروع للمناضلين من أجل الحرية من المؤتمر الافريقي الوطني ، ومؤتمر عموم افريقيا ، والمنظمة الشعبية لجنوب غربي افريقيا (سوابو) .

وفي أقصى الجزء الشرقي من قارتنا ، بدأ القرن الافريقي ينعم بجو يسوده السلام والأمن . ونأمل أن تصمت البنادق الى الابد في ذلك الاقليم ، وأن تقوى المصالحة والثقة المتبادلة بين الشعبين الشقيقتين المعنيين .

وفي تشاد ، بدأ إقرار عهد من السلام . وإن النيجر ، ليملؤها شعور بالارتياح والامتنان لذلك ، فقد كانت تدعو دائما الى اللجوء الى الحوار ، وعودة المفاوضات . وتأمل بلدي أن يصل السلام الذي بدأ يعم العالم الى افريقيا أيضا ، وبخاصة في تشاد . ويسعدنا في هذا الصدد ، أن تعود العلاقات الطبيعية بين تشاد وليبيا ، والتي بدأت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

وفي أقصى الغرب في افريقيا ، لانزال نواجه مشكلة خطيرة ، وأعني بذلك النزاع في الصحراء الغربية بين شعبين كان من المتوقع أن يقربهما أصلهما ، وتاريخهما ، وحضارتها ودينهما الى الوحدة أكثر وأكثر .

وقد تابعت النيجر ، حكومة وشعبا ، باهتمام شديد الجهود الدبلوماسية المبذولة في الاقليم لتضييق شقة الخلاف بين موقفي كل من المغرب والجزائر ، ولاقتناع كل من المغرب وجبهة البوليساريو من ناحية أخرى بقبول مقترحات الامم المتحدة باجراء استفتاء حول تقرير المصير .

ونحن نهيب بالاطراف المتنازعة أن تتجنب أي عمل من شأنه أن يؤثر في عملية السلام الجارية ، وأن تضاعف الاتمالات لتضييق الخلافات بينها .  
وبناء على ذلك ، فإننا نحث كل الاطراف على أن تواصل وضع ثقتها في رسول السلام ، الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ، وأن تمنحه تعاونها الكامل .  
وشمة مصدر آخر للقلق في افريقيا لا يمكن تجاهله ، وأعني بذلك الملايين الستة من اللاجئين والمشردين ، والذين يزداد عددهم باستمرار .

إن معاناة هؤلاء التعساء تستحق من الجمعية العامة إهتماما خاصا ، لان الحالة الفاجعة التي يعيشونها تستمرخ ضمير العالم . ونأمل بصدق أن يتم في أسرع وقت تنفيذ التوصيات التي اعتمدت بشأن هذه المسألة ، ولاسيما التوصيات التي اعتمدت في مؤتمر أوصلو الاخير ، حتى يمكن دون إبطاء إنهاء ما تصادفه جماعات المنفيين هذه من معاناة يومية تجل عن الوصف .

وهناك في بقية أنحاء العالم تهديدات أخرى للسلم والامن الدوليين مازالت تشير قلقنا . وأبرز هذه التهديدات هي الحرب بين ايران والعراق ، وهي أقسى حرب نشبت بين أشقاء منذ الحرب العالمية الثانية ودامت ثماني سنوات . وقد تابعت النيجر وأيدت وشجعت الجهود التي بذلتها الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ولاسيما الجهود التي بذلها الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وبغية توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين تتلوه مفاوضات سلام . وإن بلادي لسعيدة بقبول ايران والعراق لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) كأساس للمفاوضات التمهيدية في جنيف .

ويناشد بلدي هذين العضوين في الامة الاسلامية أن يدفنا أحقاد الماضي ويواصلوا بنفس العزم الذي أدى الى وقف إطلاق النار إبداء إرادتهما السياسية لبلوغ غايتهم النهائية وهي تحقيق السلم .

وشمة نزاع دام آخر ، وهو النزاع في افغانستان ، يشير قلقنا أيضا . غير أن انسحاب القوات الاجنبية من أراضي ذلك البلد ، الذي شرع فيه منذ بضعة أشهر على إثر الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف يوم ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بين القوى العظمى برعاية الامين العام يجعلنا نتفاءل بعودة السلم الى ذلك البلد . والنيجر تشجع السيد خافيير بيريز دي كوييار ليواصل جهوده لتمكين الشعب الافغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير .

وفيما يتعلق بالنزاع الاسرائيلي - الفلسطيني ، فإن النيجر تأسف لان آفاق السلم مازالت بعيدة حتى الان ، وذلك لان اسرائيل مازالت تواصل تجاهلها التام للكثير

من قرارات الأمم المتحدة التي ترفض وتدين الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية وتغيير طابعها الديمغرافي ومركزها القانوني والثقافي والديني .

وإننا في النيجر على اقتناع بأن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للمشكلة الاسرائيلية - الفلسطينية تتطلب بالضرورة الاحترام الدقيق لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يعترفان بجملة أمور ، من بينها حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره .

ولست في حاجة الى أن أكرر أن النيجر يؤيد أيضا فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة ، تشارك فيه جميع أطراف النزاع على قدم المساواة .

أما الحالة في لبنان فإنها أيضا تدعو الى القلق . فالبلد ممزق بحرب دامست ما يقرب من ١٤ سنة . وتعتقد النيجر أن إنهاء التدخل الخارجي ، ولاسيما من جانب اسرائيل ، سيساعد في وقف المواجهة الدامية وتمكين الشعب اللبناني من استعادة وحدته .

وفي جنوب شرقي آسيا ، مازالت شبه الجزيرة الكورية تعيش منذ هدنة عام ١٩٥٣ في حالة لا حرب ولا سلم . وإننا نأمل في أن تضاعف جميع البلدان التي لها علاقات صداقة وتعاون مع جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، مثلها في ذلك مثل النيجر ، جهودها لمساعدة البلدين على تحقيق الوحدة بينهما بطريقة سلمية .

وفي تلك المنطقة نفسها ، مازلنا نتابع على نحو وثيق الحالة في كمبوتشيا . إن شعبها يكافح من أجل تقرير مصيره وتحرره من السيطرة الاجنبية . إننا نشجب في كمبوتشيا ، كما فعلنا في افغانستان ، الاحتلال غير المشروع للأراضي من جانب قوات اجنبية ، لان ذلك يمثل انتهاكا لقواعد القانون الدولي . ويجب على المجتمع الدولي

بالضرورة أن يؤمّن ويضمن الاستقلال الوطني لذلك البلد ومركزه بوصفه من بلدان كتلة  
عدم الانحياز .

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بشأن قضية نزع السلاح ، إن النيجر ترحب بأن  
القوتين العظميين قد توصلتا الى عقد اتفاق بشأن إزالة وتدمير فئة كاملة من  
القذائف . ونحن نأمل من جانبنا في أن تكون جميع الاسلحة ، سواء كانت نووية أو  
بيولوجية أو كيميائية ، مشمولة في المستقبل بمعاهدة تحظر استخدامها الى الابد .  
ولن يتحقق سلم وأمن الانسانية إلا عن طريق إبرام مثل هذه المعاهدة .

وفضلا عن ذلك ، فإن وفدي يعتقد أنه لا فائدة من تدمير الاسلحة المتراكمة فوق  
أرض كوكبنا الحبيب إذا ما تحول سباق التسلح الى الغضاء الخارجي واستمر هناك . إن  
نزع السلاح أمر يهم جميع الدول ، ومن ثم ، فعلينا جميعا أن نحشد جميع جهودنا  
ومواردنا لحماية الجنس البشري .

وفيما يتعلق بالاقتصاد ، نود أن نقول إن الفجوة بين البلدان الصناعية  
الغنية والبلدان التي يُقال إنها نامية آخذة في الاتساع . وفي الفترة الاخيرة ،  
عُقد مؤتمر في نيويورك برعاية الأمم المتحدة لاجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج  
عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ ، الذي  
اعتمد في عام ١٩٨٦ . ولاحظ المؤتمر أن التدابير والمبادرات السياسية التي اتخذت  
بموجب البرنامج لم تُسفر بعد عن أي انتعاش اقتصادي للدول الافريقية التي شرعت ،  
على الرغم من التكلفة الباهظة ، في تنفيذ تدابير للتكيف الهيكلي وبرامج للاصلاح  
الاقتصادي .

ولإتاحة النمو الاقتصادي في البلدان النامية بصفة عامة ، وفي أفقر البلدان  
الافريقية بصفة خاصة ، فإننا نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل عمله على ثلاث  
جبهات ، هي : الديون ، والتجارة ، والمواد الخام ، وكذلك في مجال تنمية الموارد  
البشرية .

وفيما يتعلق بالدين ، فإن عبء خدمة الديون الثقيل يشكل قيادا يحوّل دون  
تحقيق التنمية في بلادنا . ونحن نعتقد أن استمرار بذل الجهود المشتركة من جانب



الجميع ، وبمنظرة شاملة ونزيهة ، هو الطريقة الوحيدة لتمكين الدائنين والمدنيين منالتوصل معا الى تسوية أكثر عدلا وإنصافا ، بما يتفق مع روح ونص التوصيات الواردة في القرار ١٩٨/٤٢ ومقررات الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

ولسوء الحظ ، فإن الاثار الضارة للأزمة الاقتصادية العالمية على بلادنا ليست هي المصاعب الوحيدة التي يواجهها شعبنا الكادح . فالكثير من الكوارث مثل الجفاف ، والتصحر ، والفيضانات ، وهجمات الجراد واليربوع ، والاعاصير ، تواصل إلحاق الضرر بنا سنة بعد أخرى وتلغي ثمار كافة الجهود والتضحيات التي نبذلها باسم الاكتفاء الذاتي .

وفي النيجر يواجه سكاننا الريفيون محنتهم بكرامة وشجاعة ، إلا أن جهودهم وحدها لا تكفي ، لسوء الحظ ، للتغلب على تلك الكوارث الرهيبة ، ولذا فإن دعم المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه .

ولا يمكن للنيجر أن تبقى صامتا ، بل يجب أن تبرز أهمية مسألة مقلقة للغاية ، هي مسألة إلقاء النفايات السامة والنفايات الصناعية المشعة في افريقيا بطريقة سرية وإجرامية . وكما يدرك الاعضاء ، فقد جرت مناقشة هذه المسألة بدقة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ في منظمة الوحدة الافريقية ، التي أوصت بايجاد تسوية لهذه المسألة من خلال إجراء مفاوضات مع الأمم الصناعية المسؤولة عن تصدير هذه النفايات الخطيرة .

إن النيجر تنوي إدانة وشجب هذا المسلك المستهتر بقوة ، وتطلب وقف جميع العمليات التي تنطوي على نقل النفايات السامة الى قارتنا . إن افريقيا لن تسمح لنفسها أن تتحول الى مكان لإلقاء النفايات ، فلقد أصبح بقاء شعبنا مهددا .

وما فتئت مسألة حقوق الانسان تشكل أحد الشواغل الرئيسية لهذه الجمعية العامة . والامم المتحدة لا تدخر وسعا للنهوض بحقوق الانسان والدفاع عنها وضمانها في جميع أرجاء العالم . وينبغي أن تكون الذكرى الاربعون للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، التي سنحتفل بها في نهاية هذا العام ، فرصة لنا جميعا لكي نوكد رسميا من جديد التزامنا الثابت الذي لا رجعة فيه بالمبادئ والمثل النبيلة لذلك الاعلان . وستفعل النيجر ذلك دون تحفظ ، لأنها تنعم بالعيش في ظل عصر من الحرية بفضل رئيس دولتنا الجنرال علي سايبو . فمنذ تقلده المحكمة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، اتخذ تدابير هامة تدل على عزمه على النهوض بالحقوق والحريات العامة وكفالتها ، ومن بين ذلك الافراج عن جميع المحتجزين السياسيين ، وإعلان عفو عام يسمح بعودة جميع مواطني النيجر الذين كانوا منفيين في الخارج لأسباب سياسية ، والتعجيل بعملية التطبيع الدستوري ، وأخيرا إنشاء حركة وطنية لمجتمع التنمية ستكون ، كما قال رئيس الدولة "محفلا خاصا للتعبير السياسي يناضل في اطاره مواطنو النيجر رجالا ونساء بغية اعادة تأكيد حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها" .

إن الامم المتحدة ، فضلا عن كونها أداة للنهوض بحقوق الانسان والامم والشعوب والدفاع عنها ، أداة متميزة لا بديل عنها لضمان السلم والامن الدوليين .

لذلك ترى النيجر أن من واجب جميع أعضاء هذه المنظمة تقديم دعمهم المطلق لها . وفيما يخصنا ، فإننا نعتزم أن نفعل ذلك على الرغم من الصعاب الجمة التي يتعين علينا مواجهتها . ونحن نعتزم أن نحترم احترامنا كاملا الالتزامات التي تعهدنا بها بوصفنا دولة ذات سيادة .

وفي ضوء النجاحات الأخيرة التي حققتها منظماتنا بقيادة أميننا العام السني يتميز بكفاءة عالية ودأب على العمل ، لا تتردد النيجر في توجيه نداء عاجل الى جميع الدول الاعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية بمقتضى الميثاق ، مجددة بذلك ثقتها الكاملة في المنظمة .

إن هذه اللفتة لازمة ، لاسيما أن الأمم المتحدة قد حصلت عن جدارة مؤخرا على جائزة نوبل الرفيعة للسلم لعام ١٩٨٨ ، وذلك بفضل التفاني المثالي لقوات صيانة السلم . والسلم ، بطبيعة الحال ، له شمن . وهذا واقع ينبغي لنا جميعا أن نقبله .  
واسمحوا لي الآن أن أعرب للسيد بيريز دي كوييار عن اعجاب النيجر بالإنجازات الدبلوماسية التي أحرزها في المهام الدقيقة المتنوعة التي يقوم بها خدمة للسلم والتضامن الدوليين . وهي بلا شك نجاحات تزيد منظماتنا شرفا . ونحن نقول له ببساطة "شكرا لك" .

وختاما تأمل النيجر أن تواصل الأمم المتحدة التمتع بثقة جميع الأعضاء ودعمهم المستمر حتى تتمكن من الاضطلاع على نحو أفضل بمهمتها النبيلة السامية المتمثلة في النهوض بالسلم والتعاون والتضامن الدولي .

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني عظيم

السعادة أن أوجه تحيات وفدي للسيد دانتي كابوتو بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . وانني على يقين تام بأنه في ظل قيادته الحكيمة القديرة ستحرز الجمعية العامة تقدما جوهريا وتعزز المكاسب التي تحققت في السنة الماضية .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن امتناننا العميق لسلفه السيد بيتر فلورين على قيادته ، وعلى الطريقة النموذجية القديرة التي اضطلع بها بواجباته بوصفه رئيسا للدورة الثانية والأربعين .

لقد فقد العالم منذ فترة قصيرة رجلا من رجال الدولة البارزين ، هو الجنرال محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان الاسلامية ، الذي لم يسهم اسهاما كبيرا فحسب في قضية السلم والعدالة في العالم ، بل كان أيضا رائدا من رواد التعاون الاقليمي في جنوب آسيا ومدافعا عظيما عن الحرية .

ونحن نجتمع هذا العام في ظل مناخ من التفاؤل المتجدد . ويرجع هذا التفاؤل إلى حد كبير إلى الجهود الدائمة الدؤوبة والصبورة للأمم المتحدة من أجل حل النزاعات والتوترات الحالية بالوسائل السلمية ، فأصبحنا نشهد تغيراً إيجابياً في البيئة السياسية العالمية .

لقد أدت جهود الأمين العام الجديدة بالشناء إلى وقف إطلاق النار في حرب كانت تبدو بلا نهاية بين إيران والعراق ؛ وأدت اتفاقات جنيف إلى إزالة التوتر بشأن أفغانستان . وهناك علامات على الانتهاء المبكر من مشكلة كمبوتشيا ؛ وبالاتفاق الانغولي يبدو أن حل مسألة ناميبيا قريب . وفي ظل كل هذه التطورات الإيجابية ، يواصل الأمين العام جهوده لحل مسألة قبرص وكذلك مسألة الصحراء الغربية .

لقد أثبتت الأمم المتحدة نفسها من جديد بوصفها أهم محفل ممثل للبشرية جمعاء يمكنه تناول المشاكل الدولية الكبرى وحلها .

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أوسع الأجهزة تمثيلاً للمجتمع الدولي . وتشمل صلاحيات الجمعية العامة مجالاً واسعاً جداً ، وهي تغطي جميع أشكال العلاقات الدولية . وإن قرارات الجمعية العامة التي تتضمنها توصياتها وقراراتها على مدى ٤٣ سنة لتوضح تماماً النطاق الواسع جداً للمواضيع التي تغطيها . وعلى أعضاء الأمم المتحدة التزام باحترام قراراتها والامتثال لها .

غير أننا نشعر بخيبة الأمل لأنه حتى الآن لم ينفذ عدد من القرارات بشأن مسائل هامة ، منها مسائل حقوق الإنسان ، وإزالة الغسل العنصري ، ونزع السلاح ، وحظر استخدام الأسلحة النووية ، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وسد الهوة بين الغني والفقير .

ونود أن نؤكد ، وإن كنا في غنى عن أي تأكيد ، اقتناعنا الراسخ بأن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي لديه القدرة القانونية والسياسية لمعالجة المسائل المتنوعة التي تواجه العالم اليوم ، ونؤكد من جديد موقفنا من ضرورة بذل جهود شاملة لتعزيز هذه المؤسسة العظيمة . ذلك أن إضعاف الأمم المتحدة من شأنه إضعاف أمن وسلم واستقرار العالم في مجموعه .

والهدف الاساسي للأمم المتحدة اليوم هو أن تقيم وترعى آليات لصيانة السلم العالمي وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . ونزع السلاح من أهم الخطوات صوب ذلك الهدف النبيل . وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، أتاحت لنا الفرصة لمراجعة القضايا المتصلة بنزع السلاح ، بحرية وصراحة ، من جميع جوانبها . وتحديد الأسلحة ، وبصفة خاصة حظر الأسلحة النووية ، ينبغي أن ينظر فيه بأكبر قدر من الجدية . وبالمثل ، تشير الاتجاهات صوب تطوير مزيد من الأسلحة التقليدية وإنتاج الأسلحة البيولوجية والكيميائية وعسكرة الفضاء الخارجي القلق في نفوسنا ، وينبغي منعها بكل الوسائل الممكنة . إن خفض الأسلحة سيخفف إلى حد كبير من التوتر وسيعزز الاستقرار والثقة بدرجة أكبر . وقد بين التصديق على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة - بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن نزع السلاح الشامل لم يعد مفهوماً مثالياً ، بل من الممكن أن يتحقق مستقبل أفضل في عالم جديد ، إذا توفرت الإرادة السياسية والتصميم .

لقد شهدنا انطلاقة في الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي بسبب التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا . ولهذا ، من الضروري أن توضع ضمانات قوية مقدما حتى لا يستخدم الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية البحتة . وينبغي أن تقام الآليات وتبرم الاتفاقات على نحو عاجل على المستوى العالمي من أجل وضع المبادئ الإرشادية وصياغة الضمانات وتنظيم استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية .

ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بجدوى مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم . ويقتضي هذا المفهوم ضمناً الوثام والسلم الإقليميين . وسيسهل إنشاء تلك المناطق من تخفيف التوتر وعدم الثقة الموجودين دائماً بين بلدان أية منطقة . وتؤمن جمهورية ملديف بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم سيسهم مساهمة كبيرة في تحقيق هدف منع انتشار الأسلحة النووية . ولقد أيدت ملديف دائماً قرارات الجمعية العامة التي تطالب بإنشاء مناطق

خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . ونكرر من جديد موقفنا بأن مشاركة كل بلدان المنطقة والبلدان المعنية الأخرى بالموضوع ، وكذلك إجراء المشاورات فيما بينها ، تعتبر من الأمور اللازمة الأساسية لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في المنطقة .

وتؤيد ملديف بقوة اقتراح إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، خالية من أي تدخل أجنبي ومن أي نفوذ وأية أنشطة عسكرية . وتولي ملديف أهمية كبرى لإعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ . وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف ستترك أثراً إيجابياً . وفي هذا السياق ، نطالب بتنفيذ توصيات اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، بما فيها الدعوة إلى الانعقاد المبكر للمؤتمر الدولي المقترح بشأن هذا الموضوع .

وبينما يتقدم معظم العالم صوب هدف المشاركة في مزايا تراشنا المشترك ، من المحزن أن نلاحظ أن بعض الشعوب ترجع إلى الوراء مكبله بقيود العصور الماضية . فاتباع سياسة الفصل العنصري من جانب نظام الأقلية البيضاء التي تتولس السلطة في جنوب افريقيا يعتبر وصمة عار في جبين المجتمع العالمي . إن إصرار جنوب افريقيا على تجاهل الإدانة العالمية لسياساتها العنصرية يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن الوقت قد حان لدراسة واتخاذ تدابير مشددة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا . وإن تأييد بعض الأمم ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، للنظام العنصري في جنوب افريقيا ، من أجل مصالحها الذاتية وحدها ، يستحق أيضا النقد والإدانة . واسمحوا لنا بأن نحث جماعيا مجلس الأمن على اللجوء إلى إجراء ملزم بموجب الفصل السابع من الميثاق ، إذا لزم الأمر ، لوضع حد لنظام الفصل العنصري والاحتلال غير المشروع لناميبيا .

ونتعهد بتقديم تأييدنا لدول خط المواجهة في جهودها الصعبة من أجل مواجهة زعزعة الاستقرار التي سببتها جنوب افريقيا ومن أجل التغلب على آثار الجزاءات الشاملة ضد جنوب افريقيا . ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم بسخاء صندوق إفريقيا

لمقاومة الغزو والاستعمار الذي اقترحته حركة عدم الانحياز ، تعبيرا عن مشاركتها في المعركة العالمية لتحقيق القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري .  
والحالة في أنغولا وفي الجنوب الإفريقي يبدو أنها تتجه نحو التحسن . ونرحب بوقف إطلاق النار المعلن بين الأطراف المعنية واتفاقها على سلسلة من الخطوات اللازمة لتمهيد الطريق لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولتحقيق سلم في جنوب غربي إفريقيا . بيد أنه من الضروري أن تشارك في المفاوضات جميع الأطراف المعنية مباشرة بالقضية ، وعلى وجه الخصوص المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي تعتبر الممثل الشرعي لشعب إفريقيا الجنوبية الغربية/ ناميبيا . ومشاركة الأمم المتحدة المباشرة والكاملة في المحادثات والمفاوضات تعتبر ضرورة أيضا لتحقيق حل دائم .

ومن بين أعظم التطورات إيجابية في هذه السنة قبول الطرفين المعنيين بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي طالب بوقف الحرب العراقية الإيرانية . وقد رحبت ملديف بهذا التطور الجديد ، وتؤيد بقوة وقف إطلاق النار الذي أعقب ذلك والمحادثات المباشرة بين البلدين ، التي بدأت في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ . وقد كانت هذه التطورات ذات مغزى خاص وتستحق الشناء لأنها جاءت في وقت بلغت فيه هذه الحرب المدمرة أبعادا تشير الجزع . ويراودنا أمل وطيد بأن يمارس العراق وإيران ضبط النفس وأن يواصلتا تعاونهما مع مجلس الأمن إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم ومشرف لهذا الصراع .

والحالة في فلسطين المحتلة لاتزال تتدهور . فالانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وغزة قد أكدت قساوة الحالة التي خلقها العدوان الإسرائيلي وشدة خطورتها . والانتفاضة مظهر جديد للإرادة الشعبية وحلقة جديدة في سلسلة طويلة من أعمال المقاومة التي بدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال - بل انها أكثر إصرارا وكثافة - إذ يشارك فيها الشعب من جميع الفئات ، الشباب منه والشيوخ ، في جهد موحد وكفاح جماعي لتحقيق الحرية والاستقلال .

وتدين حكومة ملديف بقوة استخدام القوة الوحشية وانتهاك حقوق الإنسان من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة في غزة والضفة الغربية . ونشجب أيضا تحدي إسرائيل المستمر لقرارات الامم المتحدة بما يتناقض مع جميع معايير القانون الدولي . ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل لشعب فلسطين وتضامننا معه في نضاله العادل من أجل الاستقلال وتقرير المصير وتحرير وطنه من الاحتلال الصهيوني . ونرحب أيضا بالتأييد الدولي الشامل للانتفاضة ، التي يُنظر إليها على أنها كفاح عادل للشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه المشروعة المغتصبة وتحقيق استقلاله الكامل . ونؤيد أيضا الاقتراح بالانعقاد المبكر لمؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، بمشاركة كاملة ومستقلة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، التي لاتزال الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ونعتقد أن هذا المؤتمر سيشكل خطوة أساسية صوب حل قضية فلسطين .

والحالة في لبنان لاتزال متوترة وبالغة الخطورة . فالكيان الشرعي للبنان وسيادته قد تمزقا . ويواجه لبنان الآن ، بعد ١٣ سنة من الحرب الاهلية ، والحرب التي تُشن بالوكالة واحتلال إسرائيل غير المشروع لاراضيه ، مأساة الانهيار الكامل . وفي كل يوم يرتفع عدد الضحايا بسبب القصف العشوائي الاسرائيلي وأعمال العنف الأخرى . ونأمل بكل إخلاص أن تُحل مشكلة لبنان مع التطورات التي تجرى في المنطقة ، بأسلوب يستعيد به سيادته ويخفف من آلام شعبه .



ويبدو أخيرا انه بالتوقيع على اتفاقات جنيف أصبح الحل السلمي لمشكلة أفغانستان في متناول اليد . فالجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية يجري تنفيذه لغاية الآن بطريقة مرضية . والأمل معقود على أن تتلو ذلك تسوية سياسية . اننا ندعو جميع الأطراف المعنية الى التقيد الصارم بأحكام الاتفاقات لئلا تضيع الفرص السانحة حاليا لتحقيق حل عادل ودائم لهذه المشكلة المعقدة . ويحدونا الأمل في ان يستجيب برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الاقتصادية والانسانية المقدمة لأفغانستان للحاجة العاجلة من المعونة الفوشية والإنعاش وكذلك للمتطلبات الطويلة الأمد من أجل إعادة تعمير البلاد .

وبالمثل ، تؤتي المبادرات الرامية الى تحقيق السلم في كمبوتشيا نتائج إيجابية . فالمفاوضات التي جرت مؤخرا في بوغر ، باندونيسيا ، تعد طفرة هامة ، ونأمل ان ينجم عنها تسوية سلمية تقوم على اساس المصالحة الوطنية وانسحاب القوات الأجنبية ، وأن تؤدي الى استعادة وحماية استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومركزها المحايد وغير المنحاز ، والى إعادة تأكيد حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره .

ان التاريخ يكشف على نحو قاطع أن التقسيم العشوائي للأمم لا يضمن السلم والاستقرار بل على النقيض من ذلك يعمل على استمرار التوتر والشقاء . وما برحت مالديف تؤيد باستمرار الجهود التي تبذلها البلدان المقسمة بالحروب من اجل إعادة توحيدها . وينبغي تشغيل عملية إعادة التوحيد بالوسائل السلمية ومن خلال تهيئة الظروف المؤاتية للمصالحة والسلم والاستقرار فيما بين الشعوب التي تتشاطر نفس التطلعات .

ونشعر بالتفاؤل إزاء احتمالات إعادة التوحيد والمصالحة الوطنية في كوريا . وتؤكد مالديف من جديد ايمانها الراسخ بأنه لايمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق الحوار السلمي والمفاوضات المباشرة بين الشعوب المعنية ، دون تدخل خارجي . ويمكن الاستعانة بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة في مثل هذه المفاوضات السلمية .

ولئن كانت ملديف تؤيد استقلال قبرص وسلامتها الوطنية ، فإنها تعتبر المحادثات بين الطائفتين خطوة حيوية للتوصل الى حل دائم لمشكلة قبرص في إطار الوحدة الوطنية والعدالة والحقوق المتساوية لجميع القبارصة . وقد شجعنا الموقف الإيجابي الذي أبداه زعيما الطائفتين القبرصيتين في اجتماعاتهما المعقودة مؤخرا في لندن ، ويحدونا وطيد الأمل ان يتم ايجاد حل دائم لهذه المشكلة الصعبة . وفي هذا الصدد نشني مرة أخرى على الجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة .

ومسألة الصحراء الغربية مسألة أخرى تبعث فينا القلق . واننا نأمل ان تحقق المبادرات الاخيرة للأمين العام المتصلة بهذه المسألة حلا دائما لهذه المشكلة .

ومع ان امريكا الوسطى بعيدة جغرافيا عنا ، فان الحالة لا تزال مدعاة لقلقنا . اننا ندين بقوة أعمال العدوان والتدخل التي تهدد أو تعرض للخطر سيادة شعوب تلك المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقرارها السياسي وحقها في تقرير المصير والحرية . ونؤيد نداء جورجيتاون للسلم الصادر في آذار/مارس ١٩٨٧ ، ونرحب ايضا بمبادرات قادة امريكا الوسطى واتفاق السلم الذي وقعوه في آب/اغسطس ١٩٨٧ . وفي هذا السياق نحث جميع الدول على التعاون في تنفيذ اتفاق اسكيبولاس الثاني وعلى الامتناع عن دعم الأنشطة التخريبية وغيرها من اعمال التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، الأمر الذي لا ينتج عنه إلا الخراب والشقاء للسكان الأبرياء .

لقد انقضت اربعون سنة على اعتماد ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر ، في جملة أمور أخرى ، بحق الشعوب في تقرير المصير والحرية . وفيما يتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة ، فاننا نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لحقوق شعبها في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي . ومما يذكر ان الجمعية العامة لاحظت في دورتها الثانية والأربعين ان إيجاد حل سياسي طويل الأجل في كاليدونيا الجديدة يتطلب عملا حرا وحقيقيا يؤدي الى تقرير المصير ، ودعت الى استئناف الحوار مع جميع قطاعات سكان الاقليم . واننا نرحب بالمبادرات التي اعلنتها الحكومة الفرنسية ونأمل ان تكفل الخطط المقترحة الانصاف والعدالة لجميع قطاعات السكان .

لا يزال الوضع الاقتصادي العالمي قائما . والفجوة بين الاغنياء والفقراء تتسع . وتنتهج بعض البلدان الصناعية سياسات لها أثر سلبي على اقتصادات البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك ، تعرض العديد من البلدان النامية في السنوات القليلة الماضية لكوارث طبيعية خطيرة مثل الجفاف والظوفانات والأمطار الوابلة والزلازل . ومن المقلق في ظل هذه الخلفية ان يحتمل انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان النامية . وما يؤسف له أن النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي التي دعت إليها الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث وهدف المساعدة الإنمائية الرسمية لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا لا تزال دون تحقيق . ومن الضروري بالتالي البدء في إعادة النظر في الاستراتيجية الإنمائية الدولية وتطبيق الدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد . ويؤسفنا ان التقدم نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد لم يكن مرضيا ، ويعود ذلك بصورة رئيسية الى فقدان الارادة السياسية لدى بعض البلدان المتقدمة النمو لتنفيذ القرارات . وفي هذه الاثناء كسبت جهود البلدان النامية المبذولة في عملية تنميتها التقدير .

وتواجه أغلبية البلدان النامية اعباء ديون ضخمة ، وانهيار أسعار سلعتها الاساسية ، وانخفاضا في تدفقات رؤوس الاموال الإنمائية ، ومعدلات معاكسة للتبادل التجاري . ومن أجل ضمان اقتصاد عالمي سليم يجب أن تُعطى البلدان النامية فرصا اكثر انصافا من أجل انتعاشها الاقتصادي ونموها . ونشعر بالتفاؤل من ان التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية سيواصل اتجاهه التصاعدي في السنوات القادمة وسيقطع شوطا كبيرا نحو تخفيف حدة الأوضاع الاقتصادية المعاكسة التي تواجهها اليوم . وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وحركة بلدان عدم الانحياز على الحاجة الى النهوض بالتجارة بين الجنوب والجنوب في اطار أوسع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية القائم على مبادئ الاعتماد الجماعي على الذات . ونحن نحث الأمم المتحدة على اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة والملموسة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجرى برنامج عملها المتصل

بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا السياق نرحب بالقرار المتخذ في الاجتماع الوزاري من اجل وضع نظام عالمي للأفضليات التجارية لصالح البلدان النامية المعقود في بلغراد في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، والذي اعطى زخما جديدا للمفاوضات الجارية .

واسمحوا لي اخيرا ان انتقل الى موضوع تعلق عليه ملديف أهمية كبيرة وهو ، حماية البيئة والحفاظ عليها . إن الإنسان ، بثقته العمياء التامة تقريبا بامكانياته وقدراته على قهر الطبيعة ، وبما بحوزته من تكنولوجيا متطورة للغاية ، ما برح دون قصد وعن جهل الى حد ما يدمر نظام حفظ الحياة الاساسي . ان كوكبنا يمكن تشبيهه بمركبة فضائية صغيرة جميعنا على متنها ، تعتمد في بقائها على المؤننة الحساسة من الهواء والماء والتربة واستغلالها المتوازن . ان التوازن الحساس بين الهواء والماء والتربة اصبح مهددا نتيجة التلوث المتزايد الذي يسببه الانسان . لقد حول ما فعله الانسان عبر السنين نظام البيئة الطبيعية الى درجة أصبح معها العالم كله محاطا بالعواقب . وكلما ازداد تدخل الانسان في الطبيعة ازدادت قوة رد الطبيعة على الانسان . واليوم يواجه العالم مخاطر الضرر الدائم الذي ألحقه بالبيئة - أرضا وجوا وبحرا - والذي يهدد أنظمة الحفاظ على الحياة ذاتها في كوكب الأرض .

ان ملديف دولة ارضية صغيرة تعتمد بشكل كامل على بحارها في الحصول على قوتها . وأي تدهور في النظام الايكولوجي البحري او اي ارتفاع في مستوى سطح البحر الناجم عما يسمى بأثر الدفيئة أصبح مسألة تشير الى عميق قلقنا . وربما تذكرون ان ملديف شهدت في العام الماضي غضب ثوران الموجات العارمة ثلاث مرات ، ولحقت بها أضرار كبيرة . لقد أصبحت الموجات العارمة والأعاصير والأعاصير الاستوائية ظواهر متكررة بازدياد . وقد يرى العلماء ان هذه الفوضى الطبيعية نتيجة لعبث الانسان بالطبيعة . ومن المعروف جيدا ان تلوث الجو بما تنفثه المصانع من مواد غازية ، ولا سيما مركبات كلوريد الكربون الغلورية يضر بطبقة الأوزون الواقية . وسيؤدي الإضرار بطبقة الأوزن الى زيادة حرارة الأرض وذوبان الطبقات الثلجية في المناطق القطبية ، مما يؤدي بالتالي الى ارتفاع عالمي في مستوى سطح البحر . وهذه النتيجة لها آثار وخيمة على الدول الجزرية المنخفضة مثل ملديف .

وتشعر ملديف بالقلق بصورة خاصة بشأن أي أضرار قد تلحق بالبيئة البحرية ومسألة ارتفاع مستوى سطح البحر . والآثار المباشرة وتهديدات الطبيعة لبلدان مثل ملديف قد لا تكون مخيفة وقائمة كما ومفتها وجسمتها بعض التقارير الصحفية . فمواقفنا السياحية وأنشطة الصيد لا تزال على حالها ، وهاتان الصناعتان الحيويتان ستبقيان مزدهرتين طوال عدة عقود مقبلة دون خوف من أن يفرق هذا البلد . ولقد شرعنا في برنامج لحماية الجزر المأهولة بالسكان من الكوارث الطبيعية المحتملة الحدوث . ونشكر البلدان الصديقة ، وخاصة اليابان ، على تقديم المساعدة لنا في هذه المبادرة وعلى اهتمامها بالمشكلة .

ولهذا تؤيد ملديف تأييدا قويا الدعوة الى الحفاظ على البيئة وهي بالفعل طرف في اتفاقية فيينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الأوزون . ونحث جميع الدول من صميم قلوبنا أن ترعى البيئة ونكرر المثل القائل أن الوقاية خير من العلاج . في الختام اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل المخلص لوفد بلادي في أن تسهم هذه الدورة للجمعية العامة بالمزيد من تدعيم السلم العالمي والمحافظة على المناخ الإيجابي وقوة الدفع التي أحرزت أثناء العام الماضي صوب الأهداف النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الخير في عصر هذا اليوم . وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد البيانات الملقة ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية ويبدلي بها الممثلون من مقاعدهم ؟

السيد نسيم - إيزاكاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يود وفد بلادي أن يرد على البيان الذي أدلى به بالأمس وزير خارجية سوريا . أولا ، نجد من غير الصحيح أبدا ، ولكن ليس من غير المتوقع ، أن يثير وزير خارجية سوريا مسألة الانتخابات المقبلة في اسرائيل وفي أمكنة أخرى في هذه

المداولات . فهذه قطعا شؤون داخلية خارج نطاق عمل الأمم المتحدة . غير أنه يبدو أن سوريا مؤخرا قد أصبحت الى حد ما خبيرة في التدخل في العمليات الديمقراطية الداخلية للبلدان الأخرى ، كما فعلت في لبنان ، ولكنها لم تلتق نجاحا ولم تسهم إلا في حدوث اضطراب دستوري وثلاثل في ذلك البلد . وفي الحقيقة اعتقد أن هذا الاقتدار الواضح الى النجاح من جانب سوريا يرجع بدرجة كبيرة الى افتقارها الجوهرى لاي تفهم أو تقدير لاي عملية سياسية ديمقراطية . ففي سوريا لا يوجد أي أحزاب سياسية حقيقية ؛ ولا انتخابات حقيقية ، بل وما هو أهم من ذلك ، لم يكن هناك أي خطة سياسية سورية لإيجاد الحل السياسي الممكن التطبيق للصراع العربي الإسرائيلي .

ولقد دعا وزير خارجية سوريا في بيانه الى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط . ولكن هذه الدعوة بالطبع لم تشر الى أي مفاوضات مباشرة ، على سبيل المثال ، بين سوريا واسرائيل ؛ ولم تذكر الاعتراف المتبادل والتوقيع على اتفاقيات للسلم بين اسرائيل وجيرانها ، أو إقامة علاقات طبيعية بين جميع دول المنطقة . وإذا كان هذا هو ما يسمى بالسلم الذي تسعى سوريا الى تحقيقه ، فإنها لا تخدع نفسها فحسب ، بل وتحاول بوضوح أن تظل هذه الجمعية .

ان سوريا لم تضع على الإطلاق أي خطة سياسية تستتبع السلم مع اسرائيل ضمن إطار مفاهيمي واحد . وعلى العكس من ذلك ، فقد كانت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ملتزمة بأن تتفاوض مباشرة وعلى استعداد للقيام بذلك ، دون أي شروط مسبقة ، مع جيران اسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) بغية تحقيق حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي . ومن الواضح أن سوريا ليست على استعداد لقبول هذا الاقتراح الواضح والبسيط .

وفيما يتعلق بملاحظات وزير خارجية سوريا عن لبنان ، وبأن سوريا مهتمة بالحفاظ على وحدة لبنان وبصون استقلاله ، أجد من الغريب أنه لم يذكر بأن سوريا لا تزال تحتل ٦٠ في المائة من لبنان ، وأن هناك حوالي ٣٥ ألف جندي سوري في ذلك البلد . وانني متأكد من أن هذا قد غاب عن باله ، إذا صح التعبير ، رغم انه ، في العقل الباطن ، عندما تكلم عن أن لبنان وسوريا يربطهما مصير مشترك ومصلة مشتركة

وأمن متكافل ، ما من أحد ، وعلى رأسهم أبناء لبمان ، ينبغي أن يساوره أدنى شك في طبيعة هذا المصير المشترك ، أي السيطرة السورية غير المشروطة على لبنان . ربما تكون سوريا آخر بلد في هذه الجمعية يحق له أن يتكلم عن وحدة لبنان واستقلاله . فسوريا لم تعترف أبدا بلبنان كبلد مستقل وتواصل اعتبار لبنان مجرد جزء آخر من سوريا . وأدعو الممثل السوري أن يصحح لي ما أقوله إذا كنت مخطئا ، ولكنني على يقين من انه لن يفعل ذلك .

في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ وقّعت اسرائيل ولبنان اتفاقا يطالب بالاحترام المتبادل لسيادة كل منهما ، وللترتيبات الامنية على طول حدودنا ، التي يجب ألا تنتهك حرمتها ، وانسحاب القوات الاسرائيلية ، وقد وافقنا على ذلك . ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ وقد ألفتة لبنان بأمر من سوريا . ان السوريين لن يوقعوا أبدا أي اتفاق كهذا مع لبنان وبالمثل فقد حالوا دون تنفيذ اتفاق أيار/مايو ١٩٨٣ ، الذي كان من شأنه أن ينظم الحدود الاسرائيلية اللبنانية تنظيما سليما . والدرس المستخلص من ذلك هو أن لبنان ، في نظر سوريا ، لا يمكن أن يكون له سياسة وطنية أو خارجية مستقلة تنتهجها حكومة لبنانية مركزية قوية . هذه هي مأساة لبنان الحقيقية .

السيد فليار (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أحاط وفد

اسبانيا علما بالإشارة الى المدينتين الاسبانيتين مليلة وسبته في البيان الذي أدلى به عصر اليوم وزير الشؤون الخارجية للمغرب . ويعتبر وفد بلادي هذه الإشارة غير سليمة لأنها تشير مسألة غير مدرجة على جدول أعمال الجمعية . فهي تصدر في غير أوانها ، وتخرج في رأي وفد بلادي ، عن إطار العلاقات الطيبة القائمة حاليا بين بلدينا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠